تقرير
اجتماع الخبراء الإقليمي
حول

«متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية - توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين»

القاهرة، 9-10 ديسمبر 2020

(عبر المنصة الرقمية)

الإجتماع الإقليمي حول تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياقات اللجوء والنزوح – توفير الرعاية التربوية / الأسرية والحماية

المشاركين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	المشاركين من جامعة الدول العربية
السيد/ كريم أتاسي ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية **السيد/ قيدار أيوب** مسؤول أول التنسيق الإقليمي لدى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة **السيدة/ أنالورا ساكو** مسؤول أول تنسيق الحماية **السيدة/ بولا هان** مسؤول أول حماية الطفل **السيدة/ بنديكت دوتشيسن** مسؤول أول الصحة العقلية **السيدة/ إرينا إيزوموفا** مسؤول أول التعليم **السيدة/ ألين ميخائيل** مساعد مسؤول التنسيق الحكومي **السيدة/ هند أمين** معاون شؤون التنسيق الحكومي.	**السفيرة/ هيفاء أبوغزالة** أمين عام مساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية **السيدة/ دينا دواي** وزير مفوض – مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة **السيدة/ رحيمة الفقي** إدارة المرأة والأسرة والطفولة

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اجتماعاً حول «متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء في المنطقة العربية - توفير الحماية والرعاية الأسرية/ التعليمية للأطفال اللاجئين»، عبر المنصة الرقمية على مدار يومين، 9-10 ديسمبر 2020، وذلك تنفيذاً لقرار الدورة (38) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والقرار الصادر عن الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: يناير 2019) واللذان نصا على اعتماد الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء بالمنطقة العربية كوثيقة استرشادية لضمان حماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وإنفاذ حقوقهم»

شارك في الاجتماع ممثلي الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

بحث الاجتماع قضايا الحماية والمساعدة المتنوعة المُتعلقة بالأطفال، مع التركيزبشكل خاص على الأسرة والتعليم والصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، مع التأكيد حث الدول على تعزيز حماية الأطفال وتوفيرخدمات صحية جيدة وعادلة وخدمات التعليم.

الجلسة الافتتاحية

استهلت بكلمة **سعادة السفيرة / هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية** والتي أشارت من خلالها إلى أن الاجتماع يأتي تنفيذاً لقرار الدورة (38) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والقرار الصادر عن الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: يناير 2019) واللذان نصا على اعتماد الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء بالمنطقة العربية كوثيقة استرشادية لضمان حماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وإنفاذ حقوقهم»، كما يأتي هذا اللقاء تنفيذاً لتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال برئاسة جمهورية السودان عام 2020 والذي نص على: التعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة في مجال حماية الأطفال في المنطقة العربية، واضافة معالي السفيرة بأن جامعة الدول العربية قد وضعت خطة عمل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بهدف إنشاء بيئة آمنة للأطفال اللاجئين من خلال تطوير خطط عمل لتعزيز حماية حقوق الأطفال على المستوى الوطني.

بدوره أشاد **السيد / كريم أتاسي، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية** ولدى جامعة الدول العربية بالمجهودات التي تبذلها الدول الأعضاء نحو حماية الأطفال في أوضاع اللجوء، حيث تبنت الدول في المنطقة العربية المعايير الدولية الرئيسية المُتعلقة

بحماية الأطفال بما في ذلك: 1) التصديق العالمي على إتفاقية حقوق الطفل، 2) والتصديق على نطاق واسع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و 3) الإنضمام الواسع إلى إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة بحماية الأطفال ورفاههم، وأكد في كلمته على التزام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها في وضع اللجوء؛ ودعا إلى تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الأممية الشريكة والمنظمات الإقليمية الأخرى والمجتمع المدني للتمكن من ضمان معاملة أفضل للأطفال كأعضاء كاملين في المجتمع وإنفاذ حقوقهم.

من جهتها أشارت **السيدة / نجات معلا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح** في كلمتها إلى الرؤية التي قدمتها الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح من حيث الحاجة إلى الاستثمار في الأنظمة الوطنية لحماية الطفل وضمان المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين، والدور الرئيسي للأسر ومقدمي الرعاية والمجتمعات كجزء من البيئة الحامية للأطفال وهي أسس هامة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، وأضافت أن التحدي الأكبر هو تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة خاصة في ظل انتشار وباء كوفيد 19 والذي زاد من مخاطر تعرض الأطفال للعنف، وأضافت إن تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح يمكن أن يقدم مساهمة لا تقدر بثمن في معالجة هذه التحديات، ويجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من إعادة البناء بشكل أفضل ويجب ربطه بالمبادرات الأخرى المُتخذة استجابةً للوباء، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة، ونوهت في ختام كلمتها إلى الدعوة التي اطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار العالمي لمكافحة جائحة كورونا وضمان وصول المساعدات الإنسانية واستمرار المساعدة المنقذة للحياة.

جلسات العمل

الجلسة الأولى: نبذة مختصرة عن مخاطر الحماية المتزايدة التي يواجهها الأطفال في المنطقة العربية بسبب الصراعات والنزوح القسري؛ والأطر والإستراتيجيات القانونية التي تُنظم حمايتهم.

بعنوان نظرة عامة حول تحديات الحماية للأطفال اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية – المتحدث: أنالوار ساكووبولا هان، قدمت من خلالها لمحّة عامة عن الأولويات الرئيسية للأطفال والشباب، كما سلطت الضوء على قضايا حماية الطفل الرئيسية بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي في المنازل والمدارس والمجتمعات، فضلاً عن آليات التكيف الضارة التي زادت بسبب الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، والتي تشمل زواج الأطفال وعمالة الأطفال وتجنيد الأطفال والانفصال عن الأسرة وتقييد حرية الفتيات في التنقل، كما قدمت أيضاً لمحة موجزة عن التحديات في أول 18 سنة من الحياة على النحو التالي:

◀ تسجيل المواليد:

يواجه اللاجئون تحديات متعددة في تسجيل المواليد الجُدد، بما في ذلك افتقار الوالدين المحتمل إلى الوثائق، والولادات خارج المستشفيات، والقوانين والإجراءات غير المألوفة في بلدان الولادة. يُعتبر عدم وجود وثائق تثبت الحالة الاجتماعية مصدر قلق بشكل خاص. هذا ويجب وجود إثبات قانوني للزواج بشكل عام لتسجيل المواليد الجدد في المنطقة، لكن الصراع والنزوح يشكلان حواجز أمام تسجيل الزواج ويؤديان إلى مزيد من الولادات خارج إطار الزواج، بما في ذلك تلك الناشئة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث لا يواجهون فقط صعوبات في تسجيل ولاداتهم، بل هم أيضًا أكثر عرضة للوصم والعزلة وانعدام الجنسية.

التعليم:

:لا يتوافر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والابتدائي والثانوي والجامعي وكذلك التدريب المهني عالميًا في سياق النزاعات المسلحة والنزوح والانحدار الاقتصادي المحلي الحاد؛ حيث يوجد قرابة ثلاثة ملايين طفل سوري في سن الدراسة غير مسجلين في المدارس، وفي بعض البلدان التي تشهد صراعات مستمرة، تضررت المدارس أو تم تدميرها، واستُخدم العديد منها لإيواء النازحين. هذا وتواجه الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال من الأسر التي تعاني من ضعف شديد صعوبات في استئناف تعليمهم. ولا يزال خطر التسرب أو عدم التعلم للأطفال اللاجئين مرتفعاً، بسبب الحواجز الإدارية مثل تصاريح الإقامة، فضلاً عن القيود الاقتصادية التي تُجبر في كثير من الأحيان الأسر على اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مثل الزواج المبكر أو عمالة الأطفال. كما لا يزال دمج الأطفال اللاجئين من جميع الجنسيات أمرًا صعبًا إلى حد كبير بسبب اللغة والتوثيق والحواجز المرتبطة بالتماسك الاجتماعي.

العنف القائم على النوع الاجتماعي:

في كلٍ من أوضاع اللاجئين والنازحين، تتفاقم أخطار العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب التمييز ونقص سُبُل العيش والانفصال الأسري والنزوح المتعدد وانعدام الخصوصية داخل أماكن الإقامة. هذا ويستمر خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وقد يتفاقم مع إطالة أمد النزوح. إن العنف المنزلي، والزواج القسري، وزواج الأطفال، والعنف الجنسي، والإساءة، والاستغلال الجنسي في سياق عمالة الأطفال هي كلها أشكال رئيسية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي أبلغت عنها الفتيات اللاجئات والمراهقات؛ كما أن الإيذاء يؤثر على الفتيان والرجال أيضاً.

الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي:

تتفاقم حالات الصحة العقلية الموجودة مسبقًا والمتعلقة بالتجارب الصادمة السابقة بسبب النزاع والنزوح أثناء النزوح. لقد أثر الوباء وعدم الاستقرار الاقتصادي المرتبط به وكذلك العزلة الاجتماعية تأثيراً عميقاً على البيئة الاجتماعية والبيئية للبالغين والأطفال. كما يمكن أن يكون لهذا الضغط السام الناتج عن زيادة مستويات القلق وعدم اليقين آثار ضارة على التعلُم والسلوك.

المُراهقون والشباب:

النزوح يُعطل الحياة. إنه يترك المراهقين والشباب «في حالة من النسيان»؛ محرومون من الطفولة في بيئة آمنة ووقائية ومحرومون من الفرصة لإعداد أنفسهم لمرحلة البلوغ. يتحملون مسؤوليات الكبار ويساهمون في دخل الأسرة بينما يتعرضون للاستغلال والانتهاكات المحتملة في أماكن العمل مع القليل من الضمانات الوقائية أو سلطات صُنع القرار.

التنوُع والهشاشة:

للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية احتياجات خاصة؛ كما إن تنوُع الأطفال النازحين وضُعفهم واسع النطاق.

ورقة عمل حول إعادة النظر في حماية الأطفال اللاجئين والنازحين والمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

من الالتزامات الدولية إلى الحلول العملية – المتحدث: السيد/ خافيير أجيلار، المستشار الإقليمي لحماية الطفل، سلط السيد أجيلار الضوء من خلال عرضه على التغيير المطلوب للأطفال من السرد السائد في شمال العالم (أوروبا والولايات المتحدة) إلى التركيز المطلوب بشدة على ما تعنيه تدفقات الهجرة المختلطة للمنطقة العربية؛ من الضرورة الأمنية وحدها إلى الاستجابة الشاملة بما في ذلك الحماية والوصول إلى الخدمات والحلول الدائمة؛ من خطاب الضحايا إلى الاعتراف بدور وتطلعات الأطفال / الشباب؛ ومن استجابة تقودها الرحمة وحدها إلى ضرورة معالجة كراهية الأجانب والتمييز في آن واحد، كما تطرق إلى قضية الأطفال المتنقلين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الهجرة القسرية والنزوح الداخلي نتيجة الأزمات الحادة والممتدة في المنطقة، ولا سيما في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن؛

تدفقات الهجرة المختلطة التي تحركها عوامل متنوعة مثل الفرص الاقتصادية والفقر، ولا سيما من إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه شمال إفريقيا، أو عبر شمال إفريقيا باتجاه أوروبا، أو عبر اليمن نحو دول الخليج؛

حركة العمالة المهاجرة النظامية وغير النظامية من المنطقة ومن خارجها بشكل أساسي نحو دول الخليج).

وذكر بعض الأولويات للأطفال أبرزها إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين (حماية واحترام حقوق الطفل ومصالحه الفضلى في جميع الأوقات، بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص به، من خلال ضمان توافر مجموعة قابلة للتطبيق من بدائل الاحتجاز في السياقات غير الاحتجازية وإمكانية الوصول إليها، مع تفضيل المجتمعات المحلية

ترتيبات الرعاية، التي تضمن الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتحترم حقهم في الحياة الأسرية ووحدة الأسرة، والعمل على إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال في سياق الهجرة الدولية)، تقوية النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز التعاون عبر الحدود وعبر الإقليمية (تأخذ خدمات حماية الطفل والرعاية الاجتماعية الأطفال المهاجرين واللاجئين كمسؤوليتهم مع التركيز بشكل خاص على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛ أطر التعاون عبر الحدود؛ إنشاء معلومات مفتوحة ويمكن الوصول إليها يشير إلى مسارات الهجرة ذات الصلة التي يمكن أن تحيل المهاجرين إلى الدعم والمشورة المراعي للطفل والمستجيب للنوع الاجتماعي. تنفيذ سياسات إدارة الحدود المراعية للأطفال؛ وتطوير الحماية القنصلية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمراعية للطفل، والمساعدة والتعاون طوال دورة الهجرة)، ضمان الوصول إلى الخدمات (تعزيز التدابير للحد من عدد الأشخاص الذين ليس لديهم هوية قانونية، بما في ذلك عن طريق تسجيل مواليد المهاجرين؛ ضمان حصول جميع المهاجرين على إثبات للهوية القانونية؛ توفير تعليم جيد وعادل وشامل للأطفال المهاجرين والشباب؛ دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين في سياسات وخطط الرعاية الصحية الوطنية والمحلية؛ وإنشاء أو تفويض مؤسسات مستقلة على المستوى الوطني أو المحلي، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها ومراقبتها بشأن الحالات التي يكون فيها وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية تم رفضه أو إعاقته بشكل منهجي)، وذكر أنه في سياق الأزمة السورية، بذلت الدول المضيفة والمانحون جهودًا كبيرة لتوفير الوصول إلى التعليم لما يقرب من 2.5 مليون طفل لاجئ في سن الدراسة على الرغم من أن أعدادًا كبيرة لا تزال خارج المدرسة، **وشملت ملاحظاته الختامية ما يلي:** الطفل هو طفل بغض النظر عن وضعه، بما في ذلك حالة الهجرة، معالجة العنف ضد الأطفال أثناء التنقل من خلال الأنظمة الوطنية لحماية الطفل؛ تعتبر المقاربات عبر الوطنية وعبر الإقليمية مهمة للغاية، مع الأخذ في الاعتبار الصورة العالمية لقصة الهجرة – منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مثال جيد.

نظرة عامة على الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء والنزوح وخطة العمل المرفقة بها -

المتحدث: السيدة/ دينا دواي،
مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية

قدمت السيدة دينا دواي خطة العمل المرفقة بالاستراتيجية، واستعرضت أهم محاورها والتوصيات والإجراءات التي جاءت فيها، كالتالي:

1. تعزيز دور الأنظمة الوطنية لحماية الأطفال في حالات اللجوء والنزوح، ومراجعة التشريعات المعنية وتنفيذ التعديلات التشريعية لإزالة العقبات التي قد تمنعهم من الوصول إلى أطر الحماية المختلفة.
2. أهمية التنسيق بين الآليات المختلفة وبناء قدراتها للإستجابة لمخاطر الحماية المختلفة للأطفال وتزويدهم بالخدمات أولوية قصوى تضمن الاستجابة الفعالة وتحد من الازدواجية في تقديم الخدمة، كما يعزز بناء القدرات أيضًا إنشاء كوادر وطنية قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة للأطفال في سياقات اللجوء والنزوح.
3. دور الدول الأعضاء في صياغة وتفعيل آليات وأنظمة طلب اللجوء الصديقة للأطفال والمعنية بتقنين أوضاع الأطفال المخالفين للقانون وتأكيد حقهم في طلب اللجوء. كما ينص على حق الأطفال اللاجئين في الحصول على أوراق ثبوتية، والتسجيل عند الولادة، والحصول على الجنسية، مما يضمن حصولهم على الخدمات المختلفة.
4. دور خطة العمل على دمج مصلحة الطفل الفضلى في جميع التدخلات، مع مراعاة السياقات المختلفة، وخاصة الأطفال في حالات النزاع المسلح.
5. تتضمن خطة العمل محوراً هاماً يهتم بجمع وتحليل البيانات وتقديم التقارير

التي تقيس وتقيم الأوضاع الحالية وأوجه القصور في تقديم الخدمة سواء من حيث توافر هذه الخدمات أو جودتها.

6. تشمل الخدمات المنصوص عليها في خطة العمل تقديم خدمات تعليمية تراعي العمر والخلفية واللغة. كما يشير إلى الحاجة إلى الخدمات الصحية للأطفال اللاجئين والنازحين، والتي تساهم في حمايتهم، مع إيلاء اهتمام خاص لخدمات الصحة العقلية والنفسية.

7. تركيز خاص على رعاية الأسرة والمجتمع للأطفال: نصت خطة العمل على عدة إجراءات لدعم حماية الأسرة للأطفال، بما في ذلك ترتيبات الرعاية البديلة، وخاصة للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم، ودعم حماية المجتمع وتنظيم حملات توعية للأسر والمجتمعات للتأكد من أنهم على دراية بالبدائل الإيجابية.

8. تتناول خطة العمل العديد من القضايا المركزية الأخرى، بما في ذلك تعرض الأطفال في حالات اللجوء والنزوح للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة سوء المعاملة والاستغلال. كما تركز على القضاء على زواج الأطفال، وتجنيدهم في النزاعات من قِبل الجماعات المسلحة، وعمالة الأطفال، والاتجار، والتهريب عبر الحدود، مع الأخذ في الاعتبار توفير بدائل إيجابية لاحتجاز الأطفال.

الجلسة الثانية: المصلحة الفُضلى للطفل كأساس لتوفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين والنازحين قسراً؛ إرساء أسس التعلُم

بعنوان إجراءات المصلحة الفُضلى كأساس للتدخلات التي تركز على الطفل – المتحدث: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيدة/ بولا هان، أشارت السيدة هان إلى إتفاقية حقوق الطفل التي تُعد واحدة من الاتفاقيات الموقعة على نطاق واسع في العالم. وقعت كل دولة عضو في جامعة الدول العربية على الإتفاقية. إنه التزام باحترام وحماية والوفاء بواجباتها تجاه أي طفل موجود في الإقليم «دون تمييز من أي نوع، بغض النظر عن والدي الطفل أو الوصي القانوني أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو السياسة أو غير ذلك الرأي أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الفقر أو الإعاقة أو الميلاد أو أي وضع آخر» وكيف دخل الطفل إلى الإقليم، وكررت تأكيد المبادئ الأربعة الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل:

أ. المادة 2 بشأن عدم التمييز.

ب. المادة 3 بشأن مصالح الأطفال الفضلى.

ج. المادة 6 الخاصة بالحق في الحياة والبقاء والنمو.

د. المادة 12 الخاصة بالحق في الاستماع.

وأضافت بأهمية أن تسترشد أي سياسة أو برنامج أو قرار يتعلق بالطفل بهذه المبادئ، واعتبرت من هو المكلف بالواجب.»في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، سواء تم اتخاذها من قبل مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى».

- سلطات الهجرة واللجوء؛
- سلطات التسجيل المدني؛
- السلطات القضائية والشرطة والجهات الأمنية؛
- الجهات الفاعلة في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية؛ و
- الأشخاص الذين يتخذون قرارات على أساس يومي للأطفال، مثل الآباء والأوصياء والمعلمين.

وأضافت أنه عند تحديد ما يخدم مصالح الطفل الفضلى، يرجى مراعاة ما يلي:

- آراء الطفل
- هوية الطفل، بما في ذلك الجنس والتوجه الجنسي والأصل القومي والدين والمعتقدات والهوية الثقافية والشخصية؛
- البيئة الأسرية والعلاقات الأسرية والاتصال (جودة ومدة العلاقة ودرجة ارتباط الطفل بالوالدين والأشقاء وأفراد الأسرة الآخرين والبالغين الآخرين أو الأطفال في المجتمع الثقافي أي مقدم رعاية محتمل ؛ التأثير المحتمل للانفصال عن الأسرة أو تغيير في مقدمي الرعاية للطفل)؛
- رعاية الطفل وحمايته وسلامته، بما في ذلك رفاه الطفل ونموه (توافر العلاج الطبي المنقذ للحياة للأطفال المرضى؛ الضرر السابق (التكرار والأنماط والاتجاهات ؛ القدرة على المراقبة؛ وما إذا كانت الأسباب الجذرية للماضي

يستمر الضرر)؛

- حالات الضعف، بما في ذلك المخاطر التي يواجهها الطفل ومصادر الحماية والمرونة والتمكين؛
- حقوق الطفل واحتياجاته من الصحة والتعليم.

ورقة عمل حول التعليم كأولوية للتدخلات الخاصة بحماية الأطفال اللاجئين – المتحدث: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

السيدة/ إرينا إسوموفا.

أكدت السيدة إيسوموفا في عرضها على قيمة التعليم كأداة حماية وحافز للحلول للأطفال والشباب اللاجئين والنازحين قسراً. إن التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في مجموعة واسعة من الإتفاقيات والإعلانات المُعترف بها دوليًا، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإتفاقية اللاجئين لعام 1951، وإتفاقية حقوق الطفل. وتماشياً مع تطلعات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، وكذلك إعلان نيويورك والميثاق العالمي بشأن اللاجئين، تهدف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ضمان أن الأطفال والشباب (الذين يشكلون 52 في المائة من إجمالي اللاجئين في العالم) قادرون على الوصول إلى تعليم جيد وآمن وشامل ومنصف يمكّنهم من التعلُم والازدهار وتطوير إمكاناتهم وبناء المرونة الفردية والجماعية والسلام، وأضافت أنه لدى المفوضية استراتيجية تعليم اللاجئين لعام 2030 التي تم تطويرها بعد عملية تشاورية وتعاونية لمدة عامين مع أصحاب المصلحة عبر المفوضية والشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات وشبكات التعليم والقطاع الخاص ومجتمعات اللاجئين. يضع برنامج تعليم اللاجئين 2030 رؤية لإدماج الأطفال والشباب اللاجئين في تعليم جيد ومنصف يساهم في المرونة ويهيئهم للمشاركة في مجتمعات متماسكة. تمت صياغة الرؤية الاستراتيجية من خلال أهداف محددة حول تعزيز الإدماج العادل والمستدام

في أنظمة التعليم الوطنية، وتعزيز بيئة آمنة ومواتية تدعم التعلم للجميع وجعل المتعلمين يستخدمون تعليمهم نحو مستقبل مستدام. هذا ولا يمكن تحقيق التقدم في هذه الأهداف إلا من خلال الشراكة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التعليم والحماية، والتعلم التعاوني، وتنمية القدرات، والابتكار، والأدلة والنمو، كما تطرقت إلى المخاطر والحواجز التي قد تؤثر أو تحد من قوة حماية التعليم من بينها عدم المساواة في الوصول (الفتيان مقابل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة) عندما تصبح المدارس مكانًا يحدث فيه الاستغلال والانتهاك ويكون هناك نقص في آليات الإحالة والإبلاغ عن مثل هذه الأحداث السلبية ومعالجتها. هناك أيضًا مخاطر تتمثل في عدم حصول المعلمين والموظفين الإداريين على الدعم الكافي لتسهيل التعلم في سياقات اللاجئين؛ وأيضاً عندما لا يتم إشراك المجتمع لضمان حماية وسلامة الطلاب، قد يكون هناك توتر في التماسك الاجتماعي الذي لا يتم معالجته من خلال برامج التعليم الشامل أو السلام. وأخيرًا، وفي بعض السياقات، يتعين علينا معالجة الحواجز الأكاديمية والإجرائية باستمرار مثل الاعتراف بالمؤهلات السابقة والتعلم. هذا وقد يؤثر الوضع المالي والاجتماعي للأشخاص والمجتمعات المحلية بشكل سلبي على الوصول والاحتفاظ بهم، وأشارت إلى دور جائحة COVID-19 في انتكاسة التعلم والتقدم في تسجيل اللاجئين، حيث ربما كان اللاجئون هم الأكثر تضرراً. حتى قبل انتشار الوباء، كان الأطفال اللاجئون على مستوى العالم أكثر عرضة بمرتين لأن يكونوا خارج المدرسة، إذا ما تمت مقارنتهم بالأطفال غير اللاجئين. وفي المنطقة، كان لدينا حوالي 1.2 مليون طفل سوري مسجلين في التعليم النظامي وغير النظامي. وكان هناك أيضًا حوالي 800.000 طفل سوري خارج المدرسة قبل الوباء. سيؤدي اضطراب التعليم الناجم عن الوباء وآثاره الاجتماعية والاقتصادية إلى ارتفاع أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولكن أيضًا مخاطر أعلى وراء تلك الأرقام. وفي العديد من الحالات، يتم إعاقة الوصول إلى التعليم والبقاء فيه بسبب الحواجز متمثلة في شكل الحماية

والقنوات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى آليات التكيف السلبية مثل الزواج المبكر وعمالة الأطفال وممارسات التجنيد القسري. ولهذا الغرض، ركزت استجابتنا التعليمية طوال فترة الوباء ليس فقط على دعم أنظمة التعليم الوطنية من خلال التكيف مع النهج المرنة، بما في ذلك أساليب التعلم عبر الإنترنت والأساليب الأخرى ذات الصلة باحتياجات جميع الأطفال على جميع المستويات، ولكن أيضًا التخفيف من مخاطر الحماية ومعالجة العقبات الأساسية أمام التعليم لتتجاوز حالات الإغلاق بسبب COVID-19 من خلال تعزيز آليات إحالة حماية الطفل والتعليم العلاجي والدعم النفسي والاجتماعي والبرامج النقدية. كما لا يمكن إغفال قيمة إشراك المجتمعات في الاستجابة، حيث أظهرت جائحة COVID-19 بوضوح، كيف كان اللاجئون والمجتمعات المضيفة أنفسهم بمثابة العمود الفقري ومصدرًا لتدخلات التثقيف الوقائي أثناء التوقف عن الدراسة في وقت الجائحة، وفي نهاية العرض، أعربت السيدة/ إيسوموفا عن تقديرها لجميع المشاركين في جامعة الدول العربية لإعادة تأكيد التزامهم بتحقيق تعليم جيد ومنصف من خلال الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

ورقة عمل حول التدخلات المعنية بالمصلحة الفضلى للطفل في حالات النزاع – المتحدث: السيدة/ شارون ريجل، رئيس قسم التحاليل والتواصل – مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح،

ذكرت السيدة/ ريجل في مداخلتها أن مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة يركز على قضية إعادة إدماج الأطفال، بما في ذلك الجنود الأطفال، لأكثر من عامين، ويتصارع مع كيفية تقديم المساعدة على أفضل وجه. هؤلاء الشباب الضعفاء يتلقون المساعدة التي يحتاجونها لاستعادة حياتهم. وكجزء من هذه الجهود، أطلق الممثل الخاص للنزاع المسلح بالاشتراك مع اليونيسيف وجهات فاعلة رئيسية أخرى، التحالف العالمي لإعادة إدماج الأطفال الجنود في سبتمبر 2018.

وأضافت نقاطاً رئيسية أبرزها:

- يرى الخبراء أن برامج إعادة الإدماج يجب أن تستمر لمدة ثلاث سنوات على الأقل. الأطفال محظوظون إذا حصلوا على ثلث هذا الدعم، وكما ذكرنا سابقًا، لا يحصل 30٪ منهم على أي دعم على الإطلاق. ليس هذا فحسب، بل يجب أن تكون برامج إعادة الإدماج طويلة الأجل ومستدامة، ويجب أن تراعي النوع الاجتماعي والعمر، ويجب أن توفر للأطفال إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب المهني وبرامج التعليم المعززة لتنشئتهم. لتسريع كل السنوات الضائعة بدون مدرسة.
- كانت المشكلة الأصلية التي تم إنشاء التحالف الدولي لمعالجتها هي حقيقة أن أكثر من 10000 طفل يخرجون من الجماعات أو القوات المسلحة كل عام، وبعضهم فقط يتلقون مساعدة لإعادة الإدماج. قلة قليلة هي التي تتلقى

المساعدة التي يوصي بها خبراء حماية الطفل أو اتساعها أو طولها، مما يترك هؤلاء السكان الذين يعانون من الصدمة والمحتاجين عرضة لإعادة التجنيد، أو السلوك الإجرامي، أو ترك الحياة المحتملة دون تحقيق.

- من خلال العمل على مستوى السياسات العالمية، كان المكتب يعمل في الميدان لابتكار طرق لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات للأطفال المتضررين من الحرب ومجتمعاتهم أينما كانوا.
- أطلقوا أيضًا مشروعًا جديدًا يلقي نظرة فاحصة على آليات التمويل الحالية ويدعو مجموعات الدول والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الاجتماع لإيجاد حلول مبتكرة لهذه المشكلة المستمرة والتي تعاني من نقص مزمن في التمويل لضمان أن التمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام مع مراعاة حجم الأطفال الذين يتم استخدامهم وإساءة معاملتهم في النزاعات المسلحة.

قدمت السيدة ريجل بعض النتائج الرئيسية التي تعتبر ضرورية لضمان تحسين حالة هؤلاء الأطفال:

- إشراك الحكومات في وقت مبكر لإعداد السياسات، لتشمل برامج إعادة الإدماج أو ربطها بالخدمات المحلية والهياكل الوطنية.
- إعطاء الأولوية للقيادة والملكية على مستوى المجتمع على أنهما حاسمان من خلال التمويل المباشر للمنظمات والحكومات المحلية حيثما أمكن ذلك. قم بإشراك الهياكل المحلية وقادة المجتمع على الفور للسماح بنهج محددة السياق بناءً على احتياجات وقدرات المجتمع، والتسليم النهائي.
- إعطاء الأولوية لاستخدام وتوسيع نطاق نهج نظام إدارة حالة حماية الطفل المجتمعية الشاملة.

- إعطاء الأولوية على قدم المساواة لتدخلات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على جوانب إعادة الإدماج الاجتماعي التي تدعم وتشرك الآباء والأسر والمجتمعات وتعزز التعافي النفسي والوقاية ومعالجة الوصم وتشجع التماسك الاجتماعي.
- دعم أنظمة التعليم المحلية والوطنية للتكيف والمشاركة مع الوكالات الحكومية الأخرى لدعم إعادة الإدماج ، بما في ذلك برامج التعليم قصيرة الأجل ، وتوفير التمويل لدعم أنظمة التعليم في البلدان التي تشهد صراعًا لإعادة البناء.
- ينبغي للحكومات المحلية أن تدمج برامج إعادة الإدماج في الخطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (4 ، 5 ، 8 ، 10 ، 16 ، 17) المرتبطة بإعادة دمج الأطفال الجنود ومنعهم.
- تطوير التشريعات والسياسات العامة لضمان دمج برامج إعادة الإدماج والدعم بشكل فعال في الهياكل والسياسات والخدمات الوطنية ودون الوطنية لحماية الأطفال والتعليم والصحة والجوانب الأخرى للخدمات الاجتماعية والرعاية.

ورقة عمل

حول جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتعزيز فرص التعليم للأطفال اللاجئين في المنطقة العربية - المتحدث:

السيد الهاشمي العرضاوي، مدير إدارة التربية (بالإنابة) الألكسو

ذكر السيد/ العرضاوي في كلمته أن جهود الألكسو لإدماج فرص التعليم للأطفال النازحين واللاجئين تندرج في إطارين أكبر: الإطار الإقليمي على مستوى الدول العربية، داخل جامعة الدول العربية، والإطار الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة، وضمن التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أنه ضمن هذين الإطارين، تعمل الألكسو على توفير فرص التعليم للأطفال في سياقات اللجوء والنزوح، وأضاف أنه خلال العام الماضي، بدأت الألكسو مبادرة «لتعليم الأطفال العرب في حالات الصراع، وتحديات التعليم في فلسطين أثناء الاحتلال». من خلال هذه المبادرة، بدأت الألكسو شراكات مع جهات رسمية وغير رسمية لصياغة اتفاقية عربية تضمن حقوق الأطفال «الاتفاقية العربية لضمان حق التعليم للأطفال ضحايا الصراع والاحتلال في الدول العربية». كما عقدت لجنة لمناقشة الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء والمفوضية والأمانة الفنية لجامعة الدول العربية. وتعمل اللجنة حالياً على تطوير الاتفاقية لاعتمادها، وأضاف السيد العرضاوي أيضاً أنه وبالشراكة مع القطاع الخاص، أطلقت الألكسو منصة على الإنترنت لتدريب المعلمين والمعلمين عن بعد في حالات النزاع وتوفير المواد التعليمية في مثل هذه الأزمات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، أضافت الألكسو مناهج سلوكية للآباء والأمهات للسماح لهم بمتابعة تعلم أطفالهم. حدث هذا بشكل خاص في أماكن المخيمات،

مثل مخيم الزعتري، ومن ناحية أخرى، تعمل الألكسو بلا كلل لجمع التمويل للتعليم، حيث تشير التقارير إلى أن الحماس الذي كان موجودًا في السابق لم ينحسر ويجب إعادة إشعاله. واختتم حديثه بالقول إن اجتماع الخبراء هذا مؤشر على أن جميع الجهات الفاعلة تنوي التعاون من أجل هذه القضية؛ وأن الألكسو تعمل مع جامعة الدول العربية لتنظيم منتدى للمانحين من الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتعليم الأطفال في المنطقة العربية. وأكد أن خطة أليكسو للسنوات القادمة تأخذ في الاعتبار بشكل أساسي حق الأطفال في تلقي التعليم والعودة إلى المدارس عندما يضطرون إلى الفرار. كما ذكر المشاركين أنه في عام 2017، عقدت الألكسو بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً إقليمياً نتج عنه إعلان تونس، وهو وثيقة إرشادية يتم متابعة تنفيذها حتى الآن.

اليوم الثاني: 10 ديسمبر 2020

الجلسة الثالثة: الصحة النفسية والعقلية للأطفال اللاجئين والنازحين

الوثيقة الإرشادية حول توفير الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال النازحين (بالاشتراك بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) - المتحدث: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – السيدة / بنديكت دوتشيسن

بدأت السيدة/ دوتشيسن عرضها بتعريف الصحة العقلية وفقًا لمنظمة الصحة العالمية على أنها حالة الرفاهية العقلية التي يتعامل فيها الناس بشكل جيد مع العديد من ضغوط الحياة، ويمكنهم إدراك إمكاناتهم، ويمكنهم العمل بشكل منتج ومثمر، وقادرون على المساهمة في مجتمعاتهم. كما قامت بتعريف خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وفقًا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كمصطلح مركب يشير إلى أي نوع من الدعم المحلي أو الخارجي الذي يهدف إلى الحماية أو تعزيز الرفاه النفسي و / أو منع أو علاج الاضطرابات النفسية.

وسلطت الضوء على بعض النقاط من بينها :

- تلعب خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي دورًا مهمًا بشكل خاص أثناء النزاع المسلح وفي حالات العنف والطوارئ الأخرى. يمكن أن يؤدي العنف والخوف وعدم اليقين إلى حدوث فوضى واستنزاف موارد

المجتمع. نتيجة لذلك، يعاني الناس من ضائقة نفسية تضعف وظائفهم اليومية وتفاعلهم الاجتماعي.

- غالبًا ما تزداد معدلات مشاكل الصحة النفسية خلال هذه الفترات، وقد تظهر الاضطرابات الموجودة مسبقًا أو تتفاقم بسبب الصراع أو العنف. على الرغم من أن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية يشكلون مجموعة معرضة بشكل خاص، إلا أنهم غالبًا ما يتم إهمالهم.
- كما أن حدوث المشاكل النفسية – الاجتماعية يزداد بشكل ملحوظ أثناء النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى وحالات الطوارئ. التعرض للعنف، وتعطل الشبكات الاجتماعية، وفقدان الأقارب والأصدقاء و / أو الانفصال عنهم، وتدهور الظروف المعيشية، والفقر، ومحدودية الوصول إلى الدعم يمكن أن يكون له تأثير قصير وطويل الأجل على رفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات.
- تم استخدام مصطلح «الصحة العقلية» في العرض للدلالة على الرفاه النفسي. تهدف تدخلات الصحة النفسية إلى تحسين الرفاه النفسي عن طريق تقليل مستويات الضيق النفسي وتحسين الأداء اليومي وضمان استراتيجيات المواجهة الفعالة. يتم الإشراف على مثل هذه التدخلات من قبل أخصائيين الصحة العقلية وتستهدف الأفراد و / أو العائلات و / أو المجموعات.
- حالات الطوارئ والنزوح تؤدي إلى تآكل الدعامات الوقائية بشكل طبيعي، وتزيد من المخاطر وتميل إلى تضخيم مشاكل الصحة العقلية الموجودة مسبقًا.
- يتعرض الأطفال والمراهقون اللاجئون لانعدام الأمن ومخاطر الحماية التي تؤثر على رفاههم.

- استعادة وتقوية دعم الأسرة والمجتمع وتعزيز آليات التكيف الإيجابية للأطفال المتضررين وأسرهم هي بعض من أهم التدخلات النفسية والاجتماعية.
- الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي جزء لا يتجزأ من ولاية المفوضية للحماية والحل.
- الصحة النفسية للأطفال والمراهقين مهمة لأن الاضطرابات النفسية تصيب 1 من كل 4 أشخاص حول العالم. تبدأ نصف حالات الصحة العقلية ببلوغ سن الرابعة عشرة؛ الانتحار هو ثالث سبب رئيسي للوفاة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا؛ يمكن منع عبء الاضطرابات النفسية إلى حد كبير من خلال علاجات معروفة وبأسعار معقولة، لكن النظم الصحية غير الملائمة تحد من التقدم؛ ولأن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية لديهم مخاطر متزايدة للإصابة بأمراض جسدية بسبب ضعف وظائف المناعة.
- تدعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الصحة النفسية من خلال تطبيق نهج يشمل المجتمع بأسره لتعزيز الصحة النفسية وحمايتها والعناية بها؛ وضمان توافر خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ على نطاق واسع، ودعم التعافي من فيروس كورونا من خلال بناء خدمات الصحة العقلية للمستقبل
- أكثر حالات الصحة النفسية شيوعًا بين الأطفال: الاكتئاب والقلق والضغوط السامة التي تؤدي إلى عواقب نفسية حادة طويلة الأمد.
- 79 % من الأطفال في اليمن تظهر عليهم علامات ضائقة نفسية شديدة (IMC، 2019)
- في سوريا، رأى ٪48 من البالغين أطفالًا فقدوا القدرة على الكلام أو أصيبوا

بإعاقات في النطق (SCI، 2018)

- تعاطي المخدرات والانتحار والسلوكيات التي تهدد الحياة (العراق، لبنان، اليمن، الأردن)
- تأثير فيروس كورونا المستجد في الأردن واليمن وسوريا والعراق والأردن أبلغ 88 ٪ من الأطفال النازحين عن ضائقة نفسية واجتماعية مرتبطة بالوباء في بيئاتهم الأصلية (NRC، 2020)

من بين التحديات التي تم تحديدها حول الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- انتشار وصمة العار حول الأمراض العقلية.
- العوائق الرئيسية لسلوك طلب المساعدة: الشعور بالعجز، ونقص الموارد المالية، وضعف الاعتراف بمشاكل الصحة العقلية.
- عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الصحة النفسية المتخصصة للاجئين والنازحين وغيرهم من السكان النازحين قسراً.
- نقص المتخصصين المؤهلين في مجال الصحة النفسية.
- التمويل المحدود للغاية وعدم تحديد الأولويات أو عدم وجود الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في البرنامج الوطني.

أوضحت التوجيهات حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال، في شكل هرم من 4 طبقات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من التدخل على الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي:

المستوى 1:

الاعتبارات الاجتماعية في الخدمات الأساسية والأمن تعني ضمان أو الدعوة إلى أن تكون الخدمات الأساسية فعالة ومتاحة للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. تتمثل الأنشطة المهمة في إعادة ترسيخ الشعور بالأمان، وضمان الخدمات الأساسية مثل الماء والغذاء والمأوى، والوصول إلى الخدمات الصحية للمجتمع بأسره، بما في ذلك المعلومات الملائمة للأطفال حول المكان الذي يذهبون إليه للحصول على المساعدة. يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار فئات الأطفال «التي يصعب الوصول إليها» مثل الفتيات المراهقات والأطفال الصغار والأطفال ذوي الإعاقة.

المستوى 2:

تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات على دعم تعلم الأطفال ونموهم. من المهم تعزيز الأنشطة اليومية مثل حضور الألعاب والأنشطة الاجتماعية والذهاب إلى المدرسة وخيارات المشاركة في الأحداث التقليدية والمجتمعية. يمكن أن تشمل التدخلات مساحات صديقة للأطفال، ودعم البحث عن الأسرة ولم شملها، ومبادرات دعم الأسرة والأقران والمجتمع الأخرى.

المستوى 3:

الدعم النفسي والاجتماعي المركز هو مساعدة خاصة يتم تقديمها للأطفال المعرضين لخطر الإصابة باضطرابات عقلية. التدخلات ليست متخصصة

ولكن يجب أن يقوم بها موظفون ذوو تدريب وإشراف كبير. يمكن أن تكون الأمثلة مجموعات الدعم، وبرامج دعم الأقران، والجلسات المنظمة التي تهدف إلى تعزيز المرونة.

المستوى 4:

الخدمات السريرية ودعم الصحة النفسية المهنية للأطفال الذين يعانون من ضائقة شديدة والتي تعطل قدرتهم على العمل على أساس يومي. يجب إجراء التدخلات على هذا المستوى من قبل متخصصين في الصحة النفسية والعلاج (على سبيل المثال الاستشارة أو العلاج النفسي) غالبًا ما يكون طويل الأمد ولا ينبغي تعطيله. يتم ذلك من خلال إدارة الحالات الفردية، ويفضل إبقاء الطفل في الموقع طالما أن خيارات العلاج المناسبة ممكنة.

حول سُبُل المضي قدمًا، سلطت الضوء على ما يلي:

- إعادة تأطير الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي باعتبارهما منفعة عامة أساسية؛
- استخدام السياسات العامة لحماية الصحة النفسية؛
- الاستثمار أكثر بكثير في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛
- ضمان وصول اللاجئين والنازحين وغيرهم من السكان المهجرين قسراً إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛
- استخدام التدخلات القائمة على الأدلة والدروس المستفادة من بلدان المنطقة لتوجيه التنفيذ؛
- تعليم الأطفال والمراهقين والشباب له تأثير طبيعي وبالتالي قد يقلل من الآثار النفسية والاجتماعية للضغوط الشديدة:

- تعزيز التعاون مع حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعليم والصحة العامة من خلال ضمان أن تكون خدماتهم صديقة للأطفال؛ تعزيز وصول الأطفال اللاجئين إلى التعليم بما في ذلك الأنشطة الترفيهية؛ تدريب المعلمين والعاملين في صحة المجتمع على الصحة العقلية للأطفال ودعم الوالدين؛
- ضمان تكييف آليات الاستجابة والإحالة لاحتياجات الأطفال وربطها بإجراءات المصالح الفضلى عند الضرورة؛
- وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الوقاية والتعافي ودعم إعادة الإدماج المجتمعي للأطفال والمراهقين المشاركين في الجماعات المسلحة.

تشمل مجالات العمل الرئيسية ذات الأولوية فيما يتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للاجئين ما يلي:

1. تعزيز الصحة النفسية من خلال الاندماج الاجتماعي (للأطفال اللاجئين خاصة إذا كانوا غير مصحوبين أو منفصلين عن والديهم)، وينبغي أيضًا النظر في البرامج المدرسية.
2. توضيح وتبادل المعلومات بشأن استحقاقات الرعاية (بشكل عام، ينبغي تصميم جميع الاتصالات بطريقة تُراعي الثقافة والجنس والعمر).
3. رسم خرائط خدمات التوعية (يمكن النظر في خدمات التوعية على وجه الخصوص للفئات السكانية الهشّة للغاية مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم).
4. توفير خدمات الترجمة الشفوية و/أو خدمات الوساطة الثقافية (هذا ذو أهمية خاصة في رعاية الصحة العقلية بسبب سرية المحتوى الذي تمت مناقشته

أثناء استشارات الصحة العقلية والحاجة إلى ترجمة التعبيرات اللغوية ذات الفروق الدقيقة).

5. العمل على دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والتعليم والرعاية الاجتماعية (ضمان حصول المهنيين العاملين في قطاعات مختلفة مثل إنفاذ القانون والتعليم على تدريب للتوعية حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يمكن أن يساعد في زيادة وصول اللاجئين إلى تدخلات رعاية الصحة العقلية عند الحاجة).

6. ضمان تدريب القوى العاملة في مجال الصحة العقلية على العمل مع اللاجئين (على سبيل المثال ، يجب أن يكون الأطباء على دراية باستحقاقات الرعاية الصحية للاجئين. كما ينبغي أن يكونوا مؤهلين وواثقين في تشخيص وإدارة العرض غير المعتاد للاضطرابات العقلية وفهم الديناميكيات المتعلقة بمختلف الثقافات والأسرة والهياكل الاجتماعية).

7. الاستثمار في أبحاث المتابعة طويلة المدى وتقييمات الخدمة لتخطيط الخدمة وتقديمها (قد يتطلب تحسين رعاية الصحة النفسية المقدمة للاجئين الاستثمار في الدراسات البحثية).

8. تبادل مبادئ الممارسات الجيدة عبر البلدان (قد يدعم تصميم وتنفيذ التدخلات الفعالة في الوقت المناسب للحد من الضائقة النفسية لدى اللاجئين).

في موضوع العودة الطوعية ذكرت السيدة/ دوتشيسن أن الدراسات الحديثة تُظهر أن العودة إلى الوطن تحتاج إلى إعداد نفسي، أثناء أو عند العودة إلى بلد المنشأ، وسلطت السيدة/ هان الضوء على أهمية خلق بيئة وقائية ومستجيبة للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في جميع مراحل النزوح.

الجلسة الختامية

اختتمت ورشة العمل التي تناولت العديد من الموضوعات المهمة التي تدور حول تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح، التي اعتمدتها القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت، 2019) بعدد من التوصيات على النحو التالي:

1. أهمية تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية على المستوى الوطني؛
2. حث الدول الأعضاء في الانضمام إلى اتفاقية عام 1951 المُتعلقة بوضع اللاجئين، تعبيراً عن الالتزام باحترام وحماية وتنفيذ واجبات الدول الأعضاء تجاه اللاجئين بمن فيهم الأطفال اللاجئون؛
3. ضرورة مراجعة التشريعات والسياسات الوطنية المُتعلقة بحماية الطفل لضمان مواءمتها مع المعايير القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة وأن التشريعات ذات الصلة بالأطفال غير تمييزية وتنطبق على جميع الأطفال اللاجئين والنازحين وضمان حمايتهم من الاتجار والاستغلال وسوء المعاملة والعنف؛
4. بحث سبل وصول الأطفال اللاجئين والنازحين قسراً إلى أنظمة التعليم الوطنية لضمان عدم انقطاع تعليمهم نتيجة الأزمات والنزاعات؛
5. تكثيف جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ايجاد سبل فعالة لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء كإنشاء «الشبكة العربية لتبادل الخبرات الناجحة في حماية الأطفال اللاجئين»؛

6. التأكيد على الأنشطة المُتعلقة بالوقاية، ولاسيما من خلال دعم الأسر والمجتمعات من خلال التمكين الاقتصادي وإيجاد فرص عمل مُدرّة للدخل، إلى جانب تعزيز آليات تحديد المخاطر المتعلقة بالأطفال والاستجابة لها؛
7. تطبيق إجراءات المصلحة الفضلى وبناء القدرات بشأن تطبيق الإجراءات ضمن التدخلات الوطنية للأطفال النازحين؛
8. بحث سبل توفير الوثائق القانونية، وخاصة شهادات الميلاد، للأطفال في سياق اللجوء والنزوح، داخل المخيمات والبيئات الحضرية، للحد من انعدام الجنسية؛
9. تعزيز آليات تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين/ المنفصلين عن ذويهم من أجل توفير تدابير الحماية وتعزيز ترتيبات الرعاية البديلة أخذاً في الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل؛
10. العمل على ضمان التشريعات الفعالة والإنفاذ القانوني ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال؛
11. العمل على زيادة الوعي بمخاطر زواج الأطفال؛
12. تحسين وصول الأطفال النازحين إلى خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية والاجتماعية على أساس المعايير الدُنيا والتوصيات الرئيسية المُتضمنة في المذكرة التوجيهية.

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

كلمة الأمانة العامة

خلال افتتاح أعمال

الاجتماع الإقليمي للخبراء
حول

تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء

النزوح في المنطقة العربية

توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين

بتاريخ 9-10 ديسمبر 2020 عبر المنصة الرقمية.

تلقيها

السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد-رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / كريم أتاسي

ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بجمهورية مصر العربية ولدي جامعة الدول العربية

السيدة / نجات المعلا

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال

السيـدات والسـادة، الحضـور الكريـم

يسعدني باسم جامعة الدول العربية أن افتتح معكم أعمال الاجتماع الإقليمي للخبراء حول "تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح في المنطقة العربية وتوفير الحماية والرعاية الأسرية/ التعليمية للأطفال اللاجئين "،،، والذي يمثل انعقاده تأكيداً لالتزامنا كشركاء نحو النهوض بقضايا الطفولة العربية وتتويجاً للجهود المشتركة والتعاون المستمر بين جامعة الدول العربية ممثلة بإدارة المرأة والأسرة والطفولة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،،، لقاءٌ نُجدّد العزم من خلاله على دعم البرامج والخطط التي تهدف إلى ضمان حقوق الأطفال اللاجئين ورعاية مصالحهم وهي الغاية الأساسية من لقائنا هذا اليوم.

واغتنم هذه الفرصة لأُشّيد بجهود ممثلي الهيئات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الأطفال الذين يشاركوننا اليوم في هذه المناسبة، وأُنوه بالدور الذي تضطلع به هذه الهيئات وبإسهاماتها البارزة وجهودها المقدرة لضمان الحقوق الأساسية للأطفال والارتقاء بأوضاعهم،،، فتحيةً لهم وتقدير وتطلعاً لمزيدٍ من الجهود والمساهمات لتحقيق الهدف النبيل الذي اجتمعنا من أجله اليوم.

الحضـور الكريـم،،،

يأتي اجتماعنا اليوم تنفيذاً للقرار الدورة (38) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والقرار الصادر عن الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: يناير 2019) واللذان نصا على اعتماد الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء بالمنطقة العربية كوثيقة استرشادية لضمان حماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية وإنفاذ حقوقهم"،، كما يأتي هذا اللقاء تنفيذاً لتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال برئاسة جمهورية السودان عام 2020 والذي نص على: التعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة في مجال حماية الأطفال في المنطقة العربية وإنفاذ حقوقهم"،، نظراً لما مرت به المنطقة العربية خاصة في السنوات القليلة الماضية بمنحنى خطير في ظل مجموعة من الأزمات التي انعكست سلباً على وضع الطفل العربي مثل قضية الأطفال اللاجئين والصراعات المسلحة، والتهجير القسري، واستغلال الأطفال في جميع الأنشطة التي حرمتها الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل في النزاعات المسلحة، واستغلاله من قبل أطراف الصراع، وكذلك في الجرائم العابرة للحدود كجرائم الاتجار بالأطفال وجرائم استغلال

الأطفال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومؤخراً انتشار جائحة كوفيد 19 ،،، قضايا تضعنا أمام مسئولية وطنية وإنسانية تفرض علينا السعي نحو بذل أقصي الجهد لحماية الطفل العربي، وكفالة حقوقه التي وردت في المواثيق والاتفاقيات الدولية وهذا يدعونا إلى مزيد من التكاتف وتبادل الخبرات، وتنسيق الجهود.

السيدات والسادة

إن القضايا المعروضة على جدول أعمالنا اليوم تمثل أولوية لدى جامعة الدول العربية كونها من أكبر النكسات الإنمائية للدول التي تشهد صراعات مسلحة، وباتت قضية تؤرق مجتمعنا العربي والعالم بأسره لبحث المخاطر المتزايدة التي يواجهها الأطفال في ظل الصراعات المسلحة وتداعياتها المتمثلة بالنزوح القسري والانفصال عن الأسر ونقص الوثائق، ولابد أن أشير إلى أن اجتماعنا هذا سيولي أهمية قصوى لوضع خارطة طريق ترتكز على تأسيس بيئة آمنة للأطفال اللاجئين، وتطوير خطط عمل تعزز حماية حقوق الاطفال على المستوى الوطني نظراً للحاجة الملحة إلى حماية الهوية القانونية لجميع لأطفال في المنطقة العربية لضمان أن يحصل كل طفل على شهادة ميلاد في بداية حياته من أجل صون مستقبله، وضمان وصول الخدمات التعليمية للأطفال اللاجئين في بيئة آمنة وداعمة لاحتياجاتهم التنموية، ورصد أفضل الممارسات الجيدة في المنطقة العربية للمساعدة في حماية الأطفال اللاجئين

ويحدّونا الأمل جميعاً أن تُثمر النقاشات خلال اليومين القادمين خاصة بهذه المشاركة الواسعة لمنظمات وشخصيات من خبراء وأكاديميين معنيين بقضايا الطفولة في بلورة رؤىً وأفكارٍ بناءة للارتقاء بوضع نظم آمنة للأطفال في وضع اللجوء تمثل بوصلة الاتجاه الصحيح في تعزيز حقوقهم وحمايتهم من أي شكل من أشكال العنف والاستغلال.

الحضور الكريم:

لعل الوصول الى عالم خال من الصراعات والأمراض يسوده السلام والاستقرار والأمان هو طموح وحلم وغاية تسعى اليها كل المجتمعات حتى تتمكن من ادارة عجلة التنمية على كل المستويات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، وأنني على أتم الثقة بأن العزيمة التي بدئنا بها هذا العمل سوف تتواصل بنفس الدأب والجدية وأن الجهود التي بذلت لتنظيم هذه الاجتماع والتحضير له من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها سوف تكلل بالنجاح إن شاء الله،

سائلين المولي العلي القدير أن يلهمنا سواء السبيل في تحقيق ما فيه خير الطفولة العربية في كل ربوع وطننا العربي، ونحن علي ثقة أن القرارات التي ستصدر عن الاجتماع سيكون لهما بالغ الأثر في دفع العمل العربي المشترك نحو تعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة ووضع اللجوء في منطقتنا العربية، وفي ختام كلمتي أجدد باسم جامعة الدول العربية كل الشكر والتقدير الشكر إلي شركائنا في هذا الاجتماع من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشكر موصول للسيدات والسادة المشاركين من منظمات إقليمية ودولية وخبراء متخصصين في قضايا الطفولة.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خُطاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله،

كلمة السيد / كريم أتاسي
ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية ولدى جامعة الدول العربية

9 ديسمبر 2020

القاهرة – جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفيرة/ هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، رئيس قطاع الشؤون الإجتماعية بجامعة الدول العربية،

السيدة / نجات المعّلا، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال،

أصحاب السعادة، ممثلي المندوبيات الموقرة،

السادة ممثلي المنظمات الأممية والإقليمية والعربية،

السيدات والسادة،

يطيب لي بداية أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والإمتنان للأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الإجتماعية لتعاونهم الحثيث للخروج بالإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح؛ كما أتوجه بخالص عبارات الشكر إلى كوادر وزارات الشؤون الإجتماعية والطفولة والأسرة في الدول العربية، وممثلي المنظمات الأممية والإقليمية على تهيئة كل الظروف التي من شأنها أن تساهم في إنجاح تنفيذ خطة العمل المُلحقة بالإستراتيجية.

إنه لمن دواعي سروري أيضاً أن أرحب بكم في الاجتماع الإفتراضي حول تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء، وتوفير الحماية والرعاية الأسرية والتعليمية للأطفال اللاجئين الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إنه جزءاً من دعمنا المستمر لبلدان المنطقة العربية يعكس حقيقة اهتمامنا بقضايا الأطفال لاسيما اللاجئين منهم.

السيادات والسادة،

تُشيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمجهودات التي تبذلها الدول الأعضاء نحو حماية الأطفال في أوضاع اللجوء، حيث تبنت الدول في المنطقة العربية المعايير الدولية الرئيسية المُتعلقة بحماية الأطفال بما في ذلك: 1) التصديق العالمي على إتفاقية حقوق الطفل، 2) والتصديق على نطاق واسع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و 3) الإنضمام الواسع إلى إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة بحماية الأطفال ورفاههم. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة العربية هي موطن لتقاليد قوية وطويلة الأمد لحماية الأطفال والأسر، والتي تظهر في مجموعة من الإتفاقيات الإقليمية بما في ذلك ميثاق حقوق الطفل في الإسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

وفي ظل التطورات الأخيرة في المنطقة ومع تزايد أعداد اللاجئين والنازحين قسراً، تتفاقم المخاطر التي تواجه اللاجئين خاصة من فئة الأطفال؛ حيث يعاني الأطفال اللاجئين في المنطقة بشكل كبير نتيجة للصراع والنزوح القسري، مما يؤدي إلى تعرضهم لتحمُّل تبعات النزاع والدمار والعنف. وكثيراً ما يؤدي الإنفصال عن الأسرة وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية وتفاقم الفقر إلى زيادة تعرض الأطفال إلى الزواج المبكر والعمل قبل بلوغ السن القانونية تحت ظروف قد تكون خطرة، كما قد يتعرضون للاستغلال والتسرب من التعليم وأيضاً مواجهة العنف المنزلي والعنف داخل مجتمعاتهم وداخل المدرسة. كما قد يتعرض الأطفال أيضاً للاحتجاز والإتجار وغيرها من صور الاستغلال خلال نزوحهم من أوطانهم.

لذا، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة المرأة والأسرة والطفولة – تطبيقاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع 12 للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال – الأمانة العامة في نوفمبر 2014، بإعداد الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية والتي تم اعتمادها كوثيقة عربية خلال القمة التنموية الإقصادية الإجتماعية، والتي عُقدت في يناير 2019 في بيروت.

هدفت الإستراتيجية إلى التصدي إلى أوضاع الأطفال اللاجئين في المنطقة العربية والتعامل مع ظروفهم المعيشية وهو ما يتطلب من كافة الشركاء العمل سوياً لإيجاد الحلول الدائمة وإنقاذ جيل بأكمله من الضياع من خلال عدد من الخطوات أهمها: ضمان إيلاء الأولوية للمصلحة الفضلى للأطفال اللاجئين في كافة القرارات التي يتم اتخاذها بشأن الأطفال، وتوفير الحماية للأطفال اللاجئين من خلال تعزيز قدرات نظم حماية الطفل الوطنية. كما تناولت الاستراتيجية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وخاصة من جُنِد منهم من قِبل الجماعات المسلحة، وأوضحت أهمية وضع السياسات التي تجرم تجنيد الأطفال وأهمية إعادة إدماجهم ضمن

بيئة حامية وتوفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية لهم.

كما هدفت الاستراتيجية أيضاً إلى العمل على تبني منهجية لا تمييزية للحماية تستجيب لكافة احتياجات الأطفال اللاجئين والعمل مع المجتمعات المضيفة والأسر لتوفير الحماية للأطفال اللاجئين من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال والعمالة والإتجار، بالإضافة إلى أخذ المخاطر التي يواجهها الأطفال اللاجئين في الاعتبار تبعاً للفئة العمرية والنوع والاحتياجات الخاصة بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة.

السيدات والسادة،

قبل تقييم الوضع الحالي وما يجب القيام به في المستقبل، اسمحوا لي أن أؤكد الإلتزام القوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها في وضع اللجوء؛ مما يستدعي تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الأممية الشريكة والمنظمات الإقليمية الأخرى والمجتمع المدني حتى نتمكن من ضمان معاملة أفضل للأطفال كأعضاء كاملين في المجتمع وإنفاذ حقوقهم.

وبالرغم من اعتماد معظم الدول العربية عدة مواثيق إقليمية ودولية ذات الصلة بحماية الأطفال، إلا أنه لايزال هناك العديد من التحديات فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم في المنطقة العربية وخاصةً من هُم في وضع اللجوء. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لايزال هناك مجال للمزيد من التحسين عندما يتعلق الأمر بحقوق الطفل. ولا تنتهي مخاوفنا عند هذا الحد... اسمحوا لي أن أذكر ستة مجالات مهمة أخرى تحتاج إلى معالجة:

- محدودية فرص التعليم في سياق اللجوء والنزوح؛
- التصدي لاستراتيجيات التكيف السلبية خاصة في وقت الأزمات كزواج الأطفال، وعمالة الأطفال، والإتجار بهم، وتجنيدهم في الصراعات المسلحة؛

- عدم إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم؛
- عدم وجود بدائل فعالة للاحتجاز؛
- عدم وجود تدابير محددة للأطفال الناجين/ ضحايا العنف.

وحيث أن المبادرات الناجحة للإصلاح هي تلك المبنية على الأولويات الوطنية، والتي تتمتع بالالتزام السياسي الكامل والإرادة الوطنية، فضلاً عن الشراكات المعززة بين المجتمع المدني وصانعي القرار في كل دولة على حدى، ألحقت المفوضية بالإستراتيجية، خطة عمل إقليمية تهدف إلى تحديد تلك الخطوات اللازم اتخاذها على المستوى الإقليمي لتفعيل الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين. هذا وتقترح خطة العمل مؤشرات تطبيقية على المستوى الإقليمي وأيضاً على المستوى الوطني.

ولعلّ أهم النقاط المُشار إليها في خطة العمل والتي نقترح العمل عليها في الفترة المقبلة ما يلي:

- تعزيز نُظُم حماية الطفل الوطنية القادرة على الوقاية والاستجابة لاحتياجات الحماية الخاصة بالأطفال اللاجئين وخاصة من خلال لم شمل الأسرة للأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم؛
- إتاحة الخدمات المتخصصة عالية الجودة للأطفال اللاجئين وخاصةً فيما يتعلق بالتسجيل والتوثيق المدني عند الولادة؛
- التعامل مع بعض قضايا الحماية الخاصة للأطفال اللاجئين وخاصةً من خلال توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الذين يعانون من الضغوط النفسية والاجتماعية، في حالات اللجوء والنزوح وخلال مراحل العودة الطوعية؛
- إدراج قضايا حماية الطفل داخل النظم الوطنية خاصة من خلال إتاحة الوصول إلى التعليم الشامل والآمن والجيد إضافةً إلى خدمات الصحة.

وفي سبيل المضي قدماً نحو تنفيذ خطة العمل المُلحقة بالإستراتيجية، نعمل معاً ونثمن جهود الدول الأعضاء في تطوير خطط عمل وطنية، وأنشطة رئيسية تضمن تعميم تدخلات حماية الأطفال في حالات اللجوء في أنظمة التعليم والصحة الوطنية بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

لذلك تحث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على إصلاح القوانين لتعزيز وحماية حقوق الطفل، ولا سيما من خلال تشجيع ودعم سن ومراجعة التشريعات الوطنية لضمان توافقها مع المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل، ولاسيما إتفاقية حقوق الطفل؛ وكذلك تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون على التحقيق في انتهاك حقوق الطفل وتطوير الإجراءات الملائمة للأطفال بما يحقق مصلحتهم الفضلى. تُشجع المفوضية أيضاً مكافحة انتهاكات حقوق الطفل، ولاسيما من خلال حظر انتهاك حقوق الأطفال وإساءة معاملتهم في القانون، ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الطفل؛ واتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية فعالة وغيرها من التدابير لمنع تلك الإنتهاكات.

السيدات والسادة،

لا تغفل المفوضية في إستجاباتها وتدخلاتها تأثير جائحة كورونا على جميع مناحي الحياة الإجتماعية؛ حيث ساهم الانتشار السريع للجائحة في ظهور تحديات جديدة. وعلى الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الأطفال معرضون للإصابة بالوباء مثلهم مثل البالغين، فإن تأثير الأحداث ذات الصلة قد يُعرضهم لخطر متزايد نتيجة لظروف الإغلاق ومحدودية الوصول للمدارس بالإضافة إلى الاضطراب النفسي.

السيدات والسادة،

اليوم لدينا الفرصة لمناقشة إنجازاتنا، ولكن أيضًا ما يجب القيام به وكيف، حتى يتمكن الأطفال من التمتع بحقوقهم وحرياتهم ويمكن للدول أن تستجيب بشكل صحيح لمطالبهم وتوقعاتهم. هذا هو العالم الذي نسعى إليه... لأن الأطفال، وخاصةً من هم في حالات اللجوء، لا يستحقون أقل من ذلك.

شكراً لكم،،

جامعة الدول العربية
9 ديسمبر 2020

أنالورا ساكو

منسق أول الحماية للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بولا هان

مسؤول أول حماية الطفل

نظرة عامة على تحديات الحماية للأطفال اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية

أود أن استعرض التحديات المتعلقة بحماية الأطفال الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة العربية.

لم يكن هذا العام سهلاً مع انتشار فيروس كورونا المستجد مع الحالات التي طال أمدها وحالات الطوارئ والتحركات المختلطة المستمرة.

نرحب بالاهتمام بتجديد وتعزيز التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية؛ حيث أن ما يقرُب من نصف السكان النازحين في المنطقة العربية تقل أعمارهم عن 18 عامًا.

يكمن الهدف الجماعي هو حماية الأطفال من الإهمال والعنف والاستغلال وسوء المعاملة أثناء الفرار أو في حالات الطوارئ أو النزوح المطول، وعند العودة إلى موطنهم الأصلي – أي أينما وجدوا أنفسهم في المنطقة العربية. يواجه الأطفال النازحون اضطرابات كبيرة في الحياة اليومية، والانفصال عن عائلاتهم أو مقدمي الرعاية لهم، وانخفاض فرص الوصول إلى الأنشطة التعليمية أو الترفيهية. يفر

الأطفال من الحرب والاضطهاد مع أو بدون عائلة، حيث يتعرضون لطفولة مهددة مع ضمانات أقل لضمان سلامتهم الجسدية والقانونية والمادية.

لايزال نصف الأطفال النازحين خارج المدرسة، وتضاعفت معدلات زواج الأطفال بين الفتيات السوريات المراهقات منذ بداية النزاع. هذا وتشير التقارير إلى أن ما يقرب من نصف أسر اللاجئين تعتمد على الدخل الذي يدره الطفل لتلبية الاحتياجات الأساسية في بعض البلدان. وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يواجه الأطفال اللاجئون وطالبو اللجوء الافتقار إلى إجراءات الاستقبال المراعية لهم، ومخاطر الاحتجاز، ومخاطر الاتجار والاستغلال، خاصة بالنسبة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

تشمل قضايا حماية الطفل الرئيسية العنف الجسدي والجنسي في المنازل والمدارس والمجتمعات، فضلاً عن آليات التكيف السلبية التي زادت بسبب الضعف الاجتماعي والاقتصادي المتزايد. وتشمل هذه زواج الأطفال، وعمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال، والانفصال عن الأسرة، وتقييد حرية حركة الفتيات.

ما هي العوائق التي تحول دون تمتع الأطفال النازحين بحقهم في الأمان والتعليم والصحة والمصالح الفضلى وتحقيق كامل إمكاناتهم؟ وما هي العوامل البيئية الضارة؟ دعونا نلقي نظرة فاحصة على التحديات في أول 18 عامًا من الحياة:

1. تسجيل المواليد:

يحدد هوية الطفل وهو أمر بالغ الأهمية للوصول إلى الخدمات الأساسية والحماية القانونية. إصدار الوثائق المدنية، بما في ذلك شهادات الميلاد، للسكان النازحين قسراً هو حماية أساسية وفعّالة في منع انعدام الجنسية. يواجه اللاجئون تحديات متعددة في تسجيل المواليد الجدد، بما في ذلك افتقار الوالدين للوثائق، والولادات خارج المستشفيات، والقوانين والإجراءات غير المألوفة في بلدان الولادة. يعتبر عدم وجود وثائق تثبت الحالة الاجتماعية مصدر قلق بشكلٍ خاص؛ حيث يتطلب تسجيل

المواليد الجدد في المنطقة العربية إثبات قانوني للزواج بشكلٍ عام، ولكن الصراع والنزوح يشكلان حواجز أمام تسجيل الزواج ويؤديان إلى المزيد من الولادات خارج إطار الزواج، بما في ذلك تلك الناشئة عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إن الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، بما في ذلك نتيجة حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، لا يواجهون فقط صعوبات في تسجيل ولاداتهم، بل هم أيضًا أكثر عرضة للوصم والعزلة وانعدام الجنسية.

2. التعليم:

لا يتحقق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والثانوي، والجامعي، والتدريب المهني عالميًا في سياق النزاعات المسلحة، والنزوح، والتدهور الاقتصادي المحلي الحاد. إن ثلث أو ما يقرب من ثلاثة ملايين طفل سوري في سن الدراسة غير مسجلين في المدارس. وفي بعض البلدان التي تشهد صراعات مستمرة، تضررت المدارس أو تم تدميرها، واستُخدم العديد منها لإيواء النازحين. هذا وتواجه الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال من الأسر ذات الهشاشة صعوبات في استئناف تعليمهم. ولا يزال خطر التسرب أو عدم التعلم للأطفال اللاجئين مرتفعاً بسبب الحواجز الإدارية مثل تصاريح الإقامة، فضلاً عن القيود الاقتصادية التي غالباً ما تجبر العائلات على اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مثل الزواج المبكر أو عمالة الأطفال. ولا يزال دمج الأطفال اللاجئين من جميع الجنسيات أمرًا صعبًا إلى حد كبير بسبب اللغة والتوثيق والحواجز المرتبطة بالتماسك الاجتماعي.

3. العنف القائم على النوع الاجتماعي:

تتفاقم مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في وضع اللجوء والنزوح بسبب التمييز ونقص سبل العيش والانفصال الأسري والنزوح المتعدد وانعدام الخصوصية داخل أماكن الإقامة. هذا ويستمر خطر العنف القائم

على النوع الاجتماعي وقد يتفاقم مع إطالة أمد النزوح. إن العنف المنزلي، والزواج القسري وزواج الأطفال، والعنف الجنسي، والإساءة والاستغلال هي الأشكال الرئيسية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي أبلغت عنها الفتيات اللاجئات والمراهقات، بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي في سياق عمالة الأطفال والإيذاء الذي يؤثر أيضاً على الفتيان والرجال.

4. الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي:

تتفاقم حالات الصحة العقلية الموجودة مسبقًا والمتعلقة بالتجارب الصادمة السابقة بسبب النزاع والنزوح. لقد أثر فيروس كورونا المستجد وعدم الاستقرار الاقتصادي المرتبط به وكذلك العزلة الاجتماعية تأثيراً عميقاً على البيئة الاجتماعية للبالغين والأطفال. ويمكن أن يكون لهذا الضغط السام الناتج عن زيادة مستويات القلق وعدم اليقين آثار ضارة على التعلم والسلوك.

5. المراهقون والشباب:

إن النزوح يُعطل الحياة، ويترك المراهقين والشباب "في حالة من النسيان". إنهم محرومون من الطفولة في بيئة آمنة ووقائية وفرصة لإعداد أنفسهم لمرحلة البلوغ. كما يتحملون مسؤوليات الكبار ويساهمون في دخل الأسرة بينما يتعرضون للاستغلال والانتهاكات المحتملة في أماكن العمل مع وجود القليل من الضمانات الوقائية أو سلطات صنع القرار.

6. التنوع والضعف:

للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية احتياجات خاصة. فنجد لاجئ يبلغ من العمر ثماني سنوات قد فقد والديه، وآخر يبلغ من العمر أربعة عشر عامًا وهو المعيل الرئيسي للأسرة، وثالث يبلغ من العمر سبعة عشر عامًا معرضًا لخطر الاتجار... مما يتطلب كل ذلك تدخلات ودعم مختلفين؛ فيتسع نطاق تنوع أوجه ضعف الأطفال النازحين.

خطة العمل المُلحقة بالإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية

دينا دواي

مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة – جامعة الدول العربية

الاجتماع الإقليمي حول تنفيذ خطة العمل "الرعاية الأسرية والتعليمية"

9-10 ديسمبر 2020 – عبر المنصة الرقمية

أهمية متابعة تنفيذ خطة العمل المُلحقة بالإستراتيجية في سياق الأوضاع الحالية وظروف الإغلاق بسبب جائحة كوفيد- 19

التوصيات والإجراءات الخاصة بخطة العمل:

1. خلق نظم وطنية تحمي الأطفال في أوضاع اللجوء والنزوح
2. التنسيق بين الهيئات والآليات المختلفة
3. بناء قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مجالات حماية الأطفال وتقديم الخدمات ذات الجودة
4. توفير نظم طلب لجوء صديقة للطفل
5. التأكيد على حق الأطفال اللاجئين والنازحين في الحصول على أوراق ثبوتية،

وتسجيلهم عند الميلاد، وإعطاءهم الجنسية

6. استحداث نظم لجمع البيانات وتحليلها، وتقديم التقارير بشكل دوري على المستويين الإقليمي والوطني
7. توفير الخدمات التعليمية التي تراعي السن والخلفية واللغة للأطفال اللاجئين والنازحين، والتأكد من عدم إنقطاعها نتيجة للصراعات والنزاعات
8. توفير الخدمات الطبية اللازمة للأطفال اللاجئين والنازحين، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والعقلية
9. توفير الدعم لسبل الرعاية الأسرية والمجتمعية، خاصةً للأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم
10. لحد من آليات التكيف الضارة والظواهر السلبية مثل زواج الأطفال، عمل الأطفال، الإساءة والإستغلال والعنف القائم على النوع
11. الحد من تجنيد الأطفال في الصراعات والجماعات المسلحة، الإتجار بهم وتهريبهم عبر الحدود
12. إيجاد البدائل الإيجابية لاحتجاز الأطفال المخالفين للقانون.

عرض تقديمي لـ

اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن "تنفيذ الإستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية "

شـارون ريجـل

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح

توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين والنازحين

القاهرة، 9-10 ديسمبر 2020

ملاحظات:

أود أن أشكر المنظمين – جامعة الدول العربية والمفوضية – على هذه الفرصة الممتازة لمعالجة قضية ذات أهمية لمكتبنا، وأنا متأكدة من هدف هذا الحضور وهو: مساعدة الأطفال المتضررين من النزاع. وعلى وجه التحديد بالنسبة لهذا الاجتماع، كيف يمكننا مساعدتهم بشكل أفضل عندما يجدون أنفسهم نازحين وبعيدًا عن بيئة الحماية والرعاية التي يحتاجون إليها ويستحقونها بالفعل.

- ركز مكتبنا لأكثر من عامين على مسألة إعادة دمج الأطفال، بما في ذلك الجنود الأطفال، ويتصارع مع أفضل السبل لمساعدة هؤلاء الشباب الضعفاء على تلقي المساعدة التي يحتاجونها لاستعادة حياتهم. وكجزء من هذه الجهود، أطلق الممثل الخاص للنزاع المسلح، بالاشتراك مع اليونيسف وجهات فاعلة رئيسية أخرى، التحالف العالمي لإعادة إدماج الأطفال الجنود في سبتمبر 2018.

- يرى الخبراء أن برامج إعادة الإدماج يجب أن تستمر لمدة ثلاث سنوات على الأقل، لكن هذا لم يحدث. فيعتبر الأطفال محظوظون إذا حصلوا على ثلث هذا الدعم، وكما ذكر أعلاه، لا يحصل 30٪ منهم على أي دعم على الإطلاق. علاوة على ذلك، لدينا الآن ما يكفي من الأبحاث لمعرفة أن برامج إعادة الإدماج يجب أن تكون طويلة الأجل ومستدامة، ويجب أن تراعي نوع الجنس والعمر، ويجب أن توفر للأطفال إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتدريب المهني وتعزيز برامج التعليم لتعجيلها لجميع السنوات الضائعة بدون مدرسة.
- كانت المشكلة الأصلية التي تم إنشاء التحالف الدولي لمعالجتها هي حقيقة أن أكثر من 10000 طفل يخرجون من الجماعات أو القوات المسلحة كل عام، ويتلقى بعضهم فقط المساعدة في إعادة الإدماج. قلة قليلة هي التي تتلقى المساعدة التي يوصي بها خبراء حماية الطفل أو اتساعها أو طولها، مما يترك هؤلاء السكان الذين يعانون من الصدمة والمحتاجين عرضة لإعادة التجنيد، أو السلوك الإجرامي، أو ترك الحياة المحتملة دون تحقيق. إنهم ليسوا وحدهم الذين يعانون – أولئك الذين أُجبروا على الفرار عبر الحدود أو في أي مكان آخر في بلدهم تُركوا أيضًا دون تعليم ورعاية صحية وشعور بالأمن.

من خلال العمل على مستوى السياسة العالمية، كنا نناقش ونعمل مع زملائنا في هذا المجال لابتكار طرق لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات للأطفال المتضررين من الحرب ومجتمعاتهم – أينما كانوا. من خلال التحالف العالمي لإعادة الإدماج \، استشرنا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والأكاديميين والبنك الدولي والجنود الأطفال السابقين أنفسهم، لصياغة ثلاث أوراق موجزة قدمت توصيات حول أفضل السبل للقيام بذلك. كانت المجالات التي ركزنا عليها هي:

- 1) تحليل الثغرات والاحتياجات من أجل برمجة وتمويل إعادة الإدماج، 2) إعادة صياغة القضية من المجال الإنساني فقط لتشمل التنمية الأوسع، وبناء السلام، وأجندات الوقاية، و3) الغوص في آليات التمويل والتمويل اللازمة لضمان أفضل

تمويل ملائم ويمكن التنبؤ به لهؤلاء الأطفال.

من خلال العمل على مستوى السياسة العالمية، كنا نناقش ونعمل مع زملائنا في هذا المجال لابتكار طرق لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات للأطفال المتضررين من الحرب ومجتمعاتهم – أينما كانوا. من خلال التحالف العالمي لإعادة الإدماج، استشرنا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والأكاديميين والبنك الدولي والجنود الأطفال السابقين أنفسهم، لصياغة ثلاث أوراق موجزة قدمت توصيات حول أفضل السبل للقيام بذلك. كانت المجالات التي ركزنا عليها هي:

- 1) تحليل الثغرات والاحتياجات من أجل برمجة وتمويل إعادة الإدماج، 2) إعادة صياغة القضية من المجال الإنساني فقط لتشمل التنمية الأوسع، وبناء السلام، وأجندات الوقاية، و 3) الغوص في آليات التمويل والتمويل اللازمة لضمان أفضل تمويل ملائم ويمكن التنبؤ به لهؤلاء الأطفال.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارككم بعض النتائج الرئيسية من الدراسات لأنها ذات صلة بالقضية المطروحة اليوم. لمزيد من المعلومات حول هذا، يمكنك أيضًا الانتقال إلى موقعنا على الويب للحصول على المستندات الكاملة.

- إشراك الحكومات في وقت مبكر لإعداد السياسات، لإدراج برامج إعادة الإدماج أو ربطها بالخدمات المحلية والهياكل الوطنية.
- إعطاء الأولوية للقيادة والملكية على مستوى المجتمع باعتبارهما أمرين حاسمين من خلال التمويل المباشر للمنظمات والحكومات المحلية حيثما أمكن ذلك. قم بإشراك الهياكل المحلية وقادة المجتمع على الفور للسماح باتباع نهج محددة السياق بناءً على احتياجات وقدرات المجتمع، والتسليم النهائي.
- إعطاء الأولوية لاستخدام وتوسيع نطاق نهج نظام إدارة قضايا حماية الطفل المجتمعية الشاملة.

- إعطاء الأولوية على قدم المساواة لتدخلات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على جوانب إعادة الإدماج الاجتماعي التي تدعم وتشرك الآباء والأسر والمجتمعات وتعزز التعافي النفسي والوقاية ومعالجة الوصم وتشجع التماسك الاجتماعي.
- دعم أنظمة التعليم المحلية والوطنية للتكيف والمشاركة مع الوكالات الحكومية الأخرى لدعم إعادة الإدماج ، بما في ذلك برامج التعليم قصيرة الأجل ، وتوفير التمويل لدعم أنظمة التعليم في البلدان التي تشهد صراعًا لإعادة البناء.
- يجب على الحكومات المحلية دمج برامج إعادة الإدماج في الخطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (4 ، 5 ، 8 ، 10 ، 16 ، 17) المرتبطة بإعادة دمج الأطفال الجنود ومنعهم.
- تطوير التشريعات والسياسات العامة لضمان دمج برامج إعادة الإدماج والدعم بشكل فعال في الهياكل والسياسات والخدمات الوطنية ودون الوطنية لحماية الطفل والتعليم والصحة والجوانب الأخرى للخدمات الاجتماعية والرعاية.
- إن هذه التدابير مجتمعة ستقطع شوطًا طويلاً في ضمان تحسين ليس حاضر هؤلاء الأطفال فحسب، بل مستقبلهم أيضًا.

باختصار، يجب أن نضمن إعطاء التعليم، وكذلك الصحة العقلية والبدنية، والجوانب الأخرى أولوية عالية للأطفال الذين نسعى إلى مساعدتهم. إن تقديم هذا النوع من الدعم الأساسي للأطفال الضعفاء والذين غالبًا ما يعانون من الصدمات سيسمح لهم باستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والبدء في الطريق نحو مستقبل سعيد ومثمر. إنني أتطلع إلى العمل معكم في هذا المشروع المهم.

شكراً جزيلا.

خافيير أجيلار

مستشار حماية الطفل الإقليمي

تأطير المناقشة التغيير الذي نحتاجه للأطفال

- من الفئات والتسميات الصارمة (اللاجئون ، المهاجرون ، النازحون داخليًا) – التي تستخدمها الحكومات / الوكالات أحيانًا لتجنب المسؤولية – إلى الحماية غير المشروطة للأطفال ، بغض النظر عن وضعهم
- تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل ، يجب أن يكون التركيز على الأطفال في البلد وليس على أطفال البلد
- من السرد السائد لشمال العالم (أوروبا والولايات المتحدة) إلى التركيز المطلوب بشدة على ما تعنيه تدفقات الهجرات المختلطة لمنطقتنا.
- من الضرورة الأمنية وحدها إلى الاستجابة الشاملة بما في ذلك الحماية والوصول إلى الخدمات والحلول الدائمة.
- من خطاب الضحايا إلى الاعتراف بالوكالة وتطلعات الأطفال / الشباب
- من استجابة تقودها الرحمة وحدها إلى حتمية معالجة كره الأجانب والتمييز في آن واحد

أطفال متنقلون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- الهجرة القسرية والنزوح الداخلي نتيجة الأزمات الحادة والممتدة في المنطقة ، ولا سيما في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن
- تدفقات الهجرة المختلطة مدفوعة بعوامل متنوعة مثل الفرص الاقتصادية والفقر ، خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه شمال إفريقيا ، أو عبر شمال أريكا نحو أوروبا ، أو عبر اليمن نحو دول الخليج
- حركة العمالة المهاجرة النظامية وغير النظامية من المنطقة ومن خارجها ، وبشكل أساسي نحو دول الخليج.

أولويات للأطفال

1. إنهاء احتجاز الأطفال

- حماية واحترام حقوق الطفل ومصالحه الفضلى في جميع الأوقات ، بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص به ، من خلال ضمان توافر وإمكانية الوصول إلى مجموعة قابلة للتطبيق من بدائل الاحتجاز في السياقات غير الاحتجازية ، وتفضيل ترتيبات الرعاية المجتمعية ، التي تضمن الوصول التعليم والرعاية الصحية ، واحترام حقهم في الحياة الأسرية ووحدة الأسرة ، والعمل على إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال في سياق الهجرة الدولية
- طورت اليابان والمكسيك وتايلاند بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين
- الدنمارك: يعيش الأطفال غير المصحوبين بذويهم لمدة 8 إلى 10 أسابيع في "منزل استقبال" خاص حيث يطور المعلمون مع كل طفل خطة تعليمية فردية.
- في جميع أنحاء أوروبا ، تعمل منظمات المجتمع المدني أيضًا على تطوير بدائل قائمة على إدارة الحالات للاحتجاز وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من خلال البدائل الأوروبية لشبكة الاحتجاز.

2. تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل وتعزيز التعاون عبر الحدود وعبر الإقليمية

- تأخذ خدمات حماية الطفل ورعايته الأطفال المهاجرين واللاجئين على أنها مسؤوليتها مع التركيز بشكل خاص على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم

- أطر التعاون عبر الحدود
- إنشاء نقاط معلومات مفتوحة ويمكن الوصول إليها على طول طرق الهجرة ذات الصلة والتي يمكن أن تحيل المهاجرين إلى الدعم والمشورة المراعي للطفل والمستجيب للنوع الاجتماعي تنفيذ سياسات إدارة الحدود المراعية للأطفال
- تطوير الحماية والمساعدة والتعاون القنصليين المراعية للمنظور النوعي والأطفال في جميع مراحل دورة الهجرة

- **الاستجابات الوطنية**

- مصر – تشمل الإجراءات التشغيلية الموحدة الوطنية لحماية الطفل ملحقًا متعلقًا بالأطفال المتنقلين.
- التعاون عبر الحدود ودور المنظمات / المنصات الإقليمية:
- شبكة غرب إفريقيا – أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نظامًا إقليميًا لإدارة الحالات لحماية الأطفال أثناء التنقل عبر الحدود.

3. ضمان الوصول إلى الخدمات

- تعزيز التدابير للحد من حالات انعدام الجنسية ، بما في ذلك عن طريق تسجيل مواليد المهاجرين
- تأكد من أن جميع المهاجرين لديهم إثبات للهوية القانونية
- توفير تعليم جيد شامل ومنصف للأطفال والشباب المهاجرين
- دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين في سياسات وخطط الرعاية الصحية الوطنية والمحلية

- إنشاء أو تفويض مؤسسات مستقلة على المستوى الوطني أو المحلي ، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها ومراقبتها بشأن الحالات التي يتم فيها رفض أو إعاقة وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية بشكل منهجي
- قامت تايلاند مؤخرًا بتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم العام والصحة الأساسية لجميع الأطفال المهاجرين ، بغض النظر عن وضعهم. كما يسمح لجميع الأطفال المولودين في تايلاند بالتسجيل عند الولادة حتى لو كان آباؤهم ليسوا مواطنين تايلانديين.
- في سياق الأزمة السورية ، بذلت البلدان المضيفة والمانحون جهودًا كبيرة لتوفير الوصول إلى التعليم لما يقرب من 2.5 مليون طفل لاجئ في سن الدراسة على الرغم من أن أعدادًا كبيرة لا تزال خارج المدرسة
- تمنح بلغاريا التعليم المجاني والرعاية الصحية الأولية لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم.

4. حقوق الطفل - عودة الشكاوى وإعادة الإدماج

- تأكد من أن عمليات العودة وإعادة القبول التي تشمل الأطفال لا تتم إلا بعد تحديد المصالح الفضلى للطفل ، مع مراعاة الحق في الحياة الأسرية ، ووحدة الأسرة ، والتأكد من وجود ترتيبات مناسبة للاستقبال والرعاية وإعادة الإدماج للأطفال في بلد المنشأ عند العودة
- تسهيل إعادة الدمج المستدام
- تطوير وتنفيذ أطر واتفاقيات تعاون ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف ، لضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الطفل

- هندوراس: للتعافي من الصدمة والعنف اللذين يعاني منهما الأطفال المهاجرون ، تم تطوير منهجية خاصة للدعم النفسي والاجتماعي مصممة خصيصًا للأطفال المهاجرين العائدين. دورات تدريبية إضافية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في وزارة الصحة.
- تقدم هندوراس برامج جسر تعليمية لإعادة دمج الأطفال والمراهقين في نظام التعليم في البلاد.
- تعمل ميانمار وتايلاند على توسيع التعاون الذي كان يركز في السابق على عودة ضحايا الاتجار بالبشر. وسيشمل التركيز الموسع التعاون بشأن تقييم المصلحة الفضلى وإمكانية عودة الأطفال المهاجرين وإعادة إدماجهم بشكل عام.

الرسائل الختامية

- الطفل هو طفل بغض النظر عن وضعه ، بما في ذلك حالة الهجرة.
- يجب معالجة العنف ضد الأطفال المتنقلين من خلال أنظمة حماية الطفل الوطنية
- تعتبر المقاربات عبر الوطنية وعبر الإقليمية مهمة للغاية ، بالنظر إلى الصورة العالمية لقصة الهجرة – تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثالًا جيدًا.

التعليم كأولوية للتدخلات المعنية بحماية الأطفال اللاجئين

إرينا إيزموفا

مسؤول أول التعليم

اجتماع الخبراء الإقليمي حول تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية

9-10 ديسمبر 2020

التعليم كحق

United Nations Convention on the Rights of the Child

Universal
Declaration of
Human Rights

The New York Declaration
calls on countries to:
Protect the human rights of all refugees
and migrants, regardless of their status
Increase suport for the hardest hit countries
Boost humanitarian funding and resettlement of refugees
Assist despairing people in protracted crises
Improve search and rescue operations
Ensure that children get an education

UNHCR
REFUGEE
EDUCATION
2030

4
QUALITY
EDUCATION

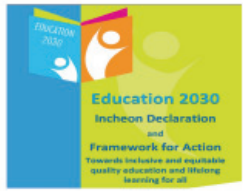
Education 2030
Incheon Declaration
and
Framework for Action

1951 REFUGEE
CONVENTION

التعليم 2030:

الرؤية:

يساهم إدماج الأطفال اللاجئين والنازحين في التعليم الجيد المنصف في الأنظمة الوطنية في القدرة على الصمود، وإعداد الأطفال والشباب للمشاركة في مجتمعات متماسكة

التعليم 2030: أهداف استراتيجية

- تعزيز الإدماج العادل والمستدام في أنظمة التعليم الوطنية؛
- تعزيز البيئات الآمنة والتمكينية التي تدعم التعلم لجميع الطلاب؛
- تمكين المتعلمين من استخدام تعليمهم نحو مستقبل مستدام.

كيف يساهم التعليم في الحماية في سياق النزوح

- الاستقرار والشعور بالحياة الطبيعية؛
- المحتوى واللغة والمعرفة التجريبية المطلوبة للوصول إلى نظام التعليم الرسمي الكامل؛
- تعليم المهارات الحياتية الذي يتناول الحماية الذاتية من المخاطر والتهديدات؛
- أنشطة تعليمية وترفيهية هادفة ويمكن التنبؤ بها؛
- الاستعداد لاكتساب مهارات كسب العيش والمعرفة التي يمكن أن تحسن الفرص.

حماية اللاجئين من خلال إدماجهم في التعليم

- ربط آليات التواصل والإحالة الحالية بفرص التعليم؛
- مناصرة ودعم سلطات التعليم الوطنية والإقليمية.

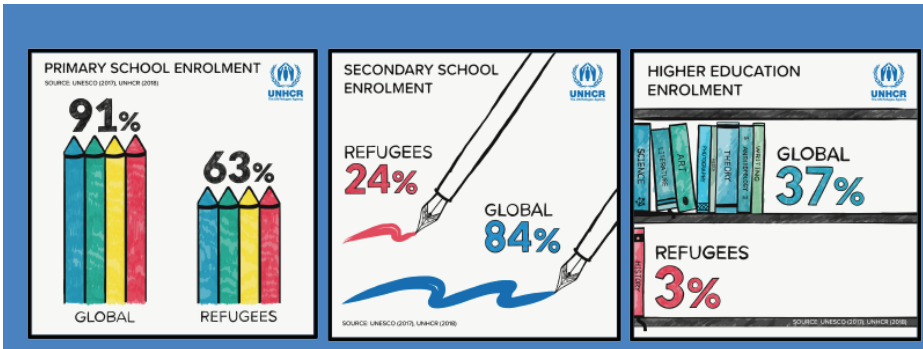

تسجيل اللاجئين (عالميًا)

التعليم حتى عام 2030: نظرة إقليمية

- الأولوية: الوصول إلى أنظمة التعليم الوطنية
- الالتحاق: 1.2 مليون (65٪) من الأطفال السوريين (من سن 5 إلى 17 عامًا) المسجلين في التعليم الرسمي والمنظم وفي التعليم غير النظامي
- 800 ألف طفل سوري خارج المدرسة
- الحصول على التعليم العالي: 1-7٪ في جميع أنحاء المنطقة. العوائق: الحماية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية -> آليات المواجهة السلبية

منظور الحماية: المخاطر والعوائق

- الوصول غير المتكافئ
- الاستغلال وسوء المعاملة
- الهجمات على المدارس
- قلة المؤهلات / محدودية القدرات
- مشاركة محدودة من المجتمع
- أكاديمي ومؤسسي ومالي واجتماعي

تتحقق الحماية من خلال التعليم عندما "تكون المدارس آمنة جسديًا ومعافية نفسياً وعاطفياً وقادرة على التحويل معرفيًا"

شكراً

OFFICE OF THE SPECIAL REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL ON
VIOLENCE AGAINST CHILDREN

اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن "تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الطفل في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية" توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين والنازحين

ملاحظات افتتاحية من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

نجاة معلا مجيد

القاهرة ، 9 ديسمبر 2020

أصحاب السعادة الحضور الكرام،

في البداية أود أن أتقدم بخالص الشكر لجامعة الدول العربية، وخاصة سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة والسيد كريم أتاسي ممثل المفوضية في مصر، على دعوتي للمشاركة في هذا الاجتماع الإقليمي الهام.

تحدد الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياقات اللجوء والنزوح رؤية واضحة.

- تتناول الحاجة إلى الاستثمار في الأنظمة الوطنية لحماية الطفل وضمان المصالح الفضلى وإمكانية الوصول إلى الأطفال اللاجئين والنازحين.
- تعترف بالدور الرئيسي للأسر ومقدمي الرعاية والمجتمعات كجزء من البيئة الحامية للأطفال.
- تقر بأهمية الإجراءات الملائمة للأطفال وتسجيل المواليد.
- وتسلط الاستراتيجية الضوء على الحاجة إلى معالجة أشكال محددة من العنف الذي يتعرض له اللاجئون وغيرهم من الأطفال النازحين، مثل زواج الأطفال وعمالة الأطفال وتجنيد الأطفال.

التحدي هو تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة. كانت هناك العديد من العوائق أمام التنفيذ الفعال قبل وصول الوباء، لكن الوباء ضاعف من التحدي بشكل كبير.

كما أبرز الأمين العام للأمم المتحدة في موجز السياسة الخاص به حول تأثير COVID-19 على المنطقة العربية، سيكون تأثير الوباء شديدًا على 26 مليون لاجئ ونازح داخليًا تستضيفهم المنطقة.

نحن نعلم أن العديد منهم يعيشون في مستوطنات أو مخيمات غير رسمية، مع وصول

غير كافٍ إلى خدمات الرعاية الصحية الحيوية أو المياه أو الصرف الصحي.

نحن نعلم أن الوباء قد زاد من خطر تعرض الأطفال للعنف أو التعرض له، مما يضاعف من الضعف الحالي للاجئين والأطفال النازحين داخليًا لسوء المعاملة والاستغلال.

نحن نعلم أن الوباء كان له أيضًا تأثير ضار على الصحة العقلية للأطفال. في العديد من المشاورات التي أجريت مع الأطفال أثناء الوباء، أعربوا عن شعورهم بعدم الأمان وأنعدام الأمن والخوف والوحدة والعزلة.

نحن نعلم أن النزاع المسلح في المنطقة لا يزال يعمل كمحرك للعنف والنزوح والدمار الاقتصادي. كما أنه يعمل كعائق أمام الاستجابة الفعالة لـ COVID-19. إنه يضع الملايين من الناس في مواقف محفوفة بالمخاطر أكثر بكثير مما قد تكون عليه لولا ذلك، من منظور الصحة والإنسانية وحقوق الإنسان والمنظور الاجتماعي والاقتصادي.

تتعرض الفئات الهشة مثل الأطفال اللاجئين والنازحين لخطر أن تصبح أكثر فقراً في ظل غياب أرضيات حماية اجتماعية شاملة واستمرار عدم المساواة. وترتبط زيادة الفقر بزيادة مخاطر التعرض لأشكال مختلفة من العنف، مثل عمالة الأطفال وزواج الأطفال والاستغلال الجنسي والاتجار والتجنيد في الجماعات المسلحة أو النشاط الإجرامي.

إن تنفيذ الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياقات اللجوء والنزوح يمكن أن يقدم مساهمة لا تقدر بثمن في مواجهة هذه التحديات. يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من إعادة البناء بشكل أفضل ويجب ربطه بالمبادرات الأخرى المتخذة استجابة للوباء، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة.

يجب علينا استخدام تطوير استجابات فورية وطويلة الأجل لـ COVID-19 كفرصة لإعادة تقييم الأولويات، وتعزيز التنمية البشرية وتقليل عدم المساواة، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

يجب الاعتراف بحماية الطفل كخدمة أساسية منقذة للحياة – إلى جانب الصحة والصحة العقلية والتعليم – كجزء من استجابة متعددة القطاعات وقائمة على حقوق الطفل للوباء.

يجب أن تكون الأنظمة الوطنية لحماية الطفل متاحة حقًا للأطفال اللاجئين والنازحين دون تمييز، ويجب أن تلتزم بالعمل بما يخدم مصالحهم الفضلى، دون ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

والأهم من ذلك، يجب أن تكون أنظمة حماية الطفل مرتبطة على النحو الواجب بأنظمة حماية اجتماعية دائمة ومزودة بالموارد المناسبة، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة.

يجب أن يُنظر إلى هذا على أنه استثمار أساسي لن يسمح فقط للأطفال بالعيش بكرامة الآن، ولكن أيضًا بناء مجتمعات أكثر أمانًا وقدرة على الصمود في المستقبل.

ستجعل النزاعات المسلحة المستمرة والتطرف العنيف في المنطقة من الصعب تحقيق هذه الأهداف. لذلك، أود أن أذكّر بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار العالمي لمكافحة جائحة COVID-19، لضمان وصول المساعدات الإنسانية واستمرار المساعدة المنقذة للحياة.

الحضور الكرام،

من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعهد المجتمع الدولي بإنهاء العنف ضد الأطفال.

لدينا 9 سنوات فقط حتى ذلك الحين. من أجل تحقيق رؤية خطة عام 2030، هناك حاجة إلى تعبئة قوية متعددة القطاعات لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والمنظمات الدينية

والقطاع الخاص الآن أكثر من أي وقت مضى.

وأهم أصحاب المصلحة هم الأطفال أنفسهم.

يلعب الأطفال، بمن فيهم الأطفال اللاجئون، بالفعل دورًا نشطًا في الاستجابة للتحديات التي يواجهونها. في الواقع، لقد شهدنا زيادة في مشاركة الأطفال في جميع أنحاء العالم من خلال القيام بدور نشط لسد الفجوات، بما في ذلك في المنطقة العربية. يعمل الأطفال على زيادة الوعي ودعم وتشجيع بعضهم البعض وتوثيق تجاربهم وتبادلها. يساعد الأطفال أسرهم ومجتمعاتهم، للوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً وتهميشاً في مجتمعاتهم. يقترح الأطفال حلولاً لضمان المساواة في حصول الأطفال على الرفاهية والحماية، فضلاً عن تقديم الدعم للأسر وأفراد المجتمعات الذين فقدوا سبل عيشهم أو يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم.

يجب أن نتأكد من أننا نقدم مسارات آمنة وتمكينية للأطفال لمواصلة العمل كعوامل للتغيير وأن نكون جزءًا من الحل في إعادة البناء بشكل أفضل.

تركز خطة عام 2030 بشكل خاص على عدم ترك أي شخص خلف الركب وعلى الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشًا وضعفاً، بما في ذلك الأطفال اللاجئون والنازحون.

تعتبر الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياقات اللجوء والنزوح، القائمة على نهج شامل يركز على حقوق الطفل وتعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات، أداة مهمة لتحقيق هذه الغاية.

بصفتي الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، أود أن أؤكد مجددًا التزامي بالعمل معكم جميعًا لدعم التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياقات اللجوء والنزوح.

شكرا.

المكتب الإقليمي للمفوضية السامية
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
10 ديسمبر 2020

الاجتماع الإقليمي للخبراء حول "توفير الحماية والرعاية الأسرية / التعليمية للأطفال اللاجئين والنازحين"

الجلسة الرابعة: الصحة العقلية والرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال اللاجئين والنازحين

القاهرة، 9-10 ديسمبر 2020

بنيديكت دوتشيسن

مسؤول أول الصحة العقلية والدعم النفسي والإجتماعي

"إن تربية الطفل تحتاج
إلى تكاتف القرية بأكملها"
حكمة إفريقية

ولكن ماذا يحدث إذا كانت القرية بأكملها من النازحين؟

- تؤدي حالات الطوارئ والنزوح إلى تآكل الدعم الوقائي الطبيعي، وتزيد من المخاطر وتؤدي إلى إظهار وتعظيم مشاكل الصحة العقلية الموجودة مسبقًا.
- يتعرض الأطفال والمراهقون اللاجئون لانعدام الأمن ومخاطر الحماية التي تؤثر على رفاههم.
- تعد استعادة وتقوية دعم الأسرة والمجتمع وتعزيز آليات التكيف الإيجابية للأطفال المتضررين وأسرهم من أهم التدخلات النفسية والاجتماعية.
- تعد الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من ولاية المفوضية الخاصة بالحماية وإيجاد الحلول.

الصحة العقلية والدعم النفسي والإجتماعي هي قضية شاملة

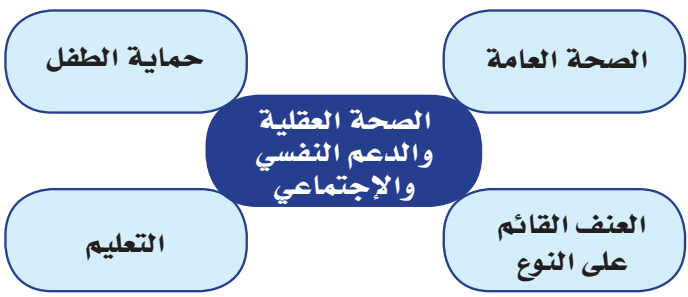

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

- **هدف التنمية المستدامة رقم** 3 : "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"
- **هدف التنمية المستدامة رقم** 16 : "السلام، والعدل، والمؤسسات القوية"

تنعكس الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي كهدف لتقليل تعرض الأطفال للعنف النفسي والاجتماعي

أهم 5 أسباب لتراجع معدل متوسط العمر للعجز بين 10-19 عامًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة الصحة العالمية)

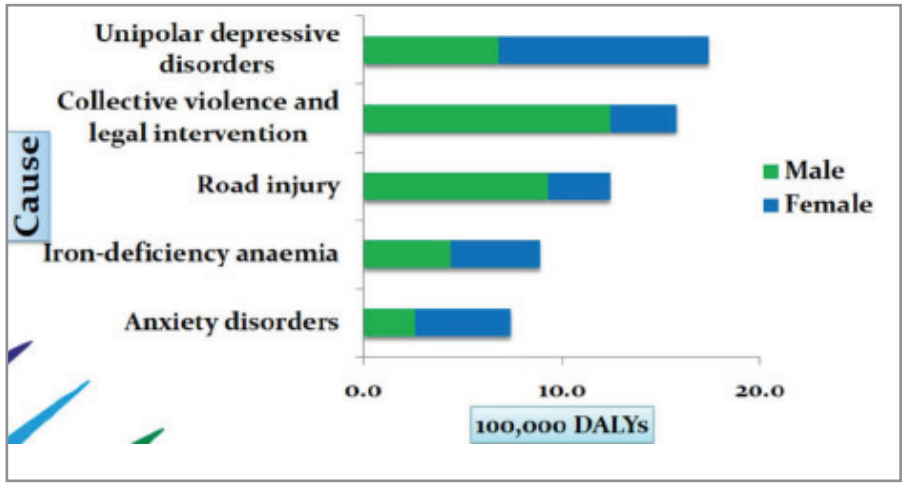

أكثر حالات الصحة النفسية شيوعًا بين الأطفال: الاكتئاب والقلق والضغوط السامة التي تؤدي إلى عواقب نفسية حادة طويلة الأمد.

- 79٪ من الأطفال في اليمن تظهر عليهم علامات ضائقة نفسية شديدة (IMC, 2019)
- في سوريا ، رأى 48٪ من البالغين أطفالًا فقدوا القدرة على الكلام أو أصيبوا بإعاقات في النطق (هيئة إنقاذ الطفولة، 2018)

- تعاطي المخدرات والانتحار والسلوكيات التي تهدد الحياة (العراق ، لبنان ، اليمن ، الأردن).
- تأثير جائحة الكورونا : في الأردن واليمن وسوريا والعراق والأردن، أبلغ 88٪ من الأطفال النازحين عن ضائقة نفسية واجتماعية مرتبطة بالوباء في بيئاتهم الأصلية (المجلس النرويجي للاجئين، 2020)

لماذا تعد الصحة النفسية للطفل مهمة؟

يزيد الإجهاد السام من احتمالية تعرض الأطفال لتأخر في النمو أو مشاكل صحية في وقت لاحق من الحياة.

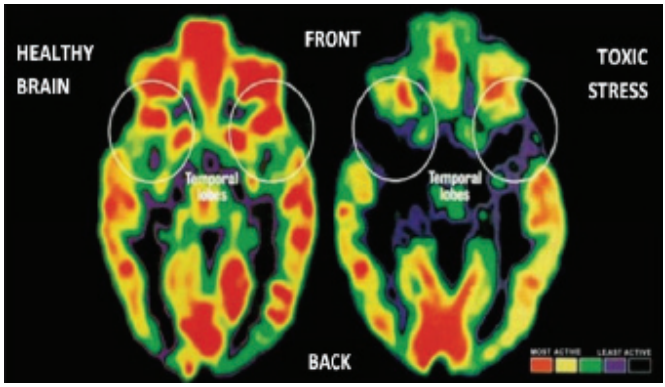

لا يزال هناك وقت للتحرك!

التحديات المحددة حول الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وصمة العار المنتشرة حول المرض النفسي

العوائق الرئيسية لسلوك طلب المساعدة: الشعور بالعجز، ونقص الوسائل المالية، وضعف الاعتراف بمشاكل الصحة العقلية

عدم الوصول إلى خدمات الصحة النفسية المتخصصة للاجئين والنازحين وغيرهم من السكان النازحين قسراً

نقص المتخصصين المؤهلين في مجال الصحة النفسية

تمويل محدود للغاية وإلغاء الأولويات أو عدم وجود الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في البرنامج الوطني

إرشادات حول الصحة العقلية للأطفال والدعم النفسي والاجتماعي

كيفية المضي قدماً

- إعادة صياغة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي باعتبارهما منفعة عامة أساسية
- استخدم السياسات العامة لحماية الصحة النفسية
- الاستثمار بشكل أوسع في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي
- ضمان وصول اللاجئين والنازحين وغيرهم من مجتمعات النازحين قسراً إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي
- استخدام التدخلات القائمة على الأدلة والدروس المستفادة من بلدان المنطقة لتوجيه التنفيذ

كيفية المضي قدماً

- تعليم الأطفال والمراهقين والشباب له تأثير طبيعي وقد يقلل بالتالي من الآثار النفسية والاجتماعية للضغوط الشديدة:
- تعزيز التعاون مع حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعليم والصحة العامة:
  1. التأكد من أن خدماتهم صديقة للأطفال
  2. تعزيز وصول الأطفال اللاجئين إلى التعليم بما في ذلك الأنشطة الترفيهية
  3. تدريب المعلمين والعاملين في صحة المجتمع في مجال الصحة العقلية للأطفال ودعم الوالدين
- ضمان تكييف آليات الاستجابة والإحالة لاحتياجات الأطفال وربطها بإجراءات المصالح الفضلى عند الضرورة؛
- تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الوقاية والتعافي والدعم المجتمعي لإعادة الإدماج للأطفال والمراهقين المشاركين في الجماعات المسلحة؛

حزم التدخلات الخاصة بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي